اثر نفط كركوك على الأوضاع السياسية في جنوب كردستان ١٩٦٨ -١٩٧٥

أ. م. د. دلشاد عمر عبد العزيز
قسم التاريخ -كلية الآداب -جامعة كركوك/ جمهورية العراق

الملخص:

يركز البحث على دراسة العلاقة بين النفط والأوضاع السياسية في جنوب كردستان منذ انقلاب البعثيين في ١٧ تموز ١٩٦٨ وحتى النكسة للحركة الكردية المسلحة بعد اتفاقية جزائر في ٦ آذار ١٩٧٥، من خلال المحاور الرئيسة الثلاثة للدراسة، إذ يتناول المحور الأول اثر النفط في تنفيذ سياسة التغيير الديموغرافي في مناطق المنتجة للنفط، ويتطرق المحور الثاني إلى دور نفط كركوك في إفشال مشروع الحكم الذاتي وإنهاء الحركة الكردية المسلحة، إما المحور الثالث فيبحث في المواقف الإقليمية والدولية تجاه المسألة الكردية عموماً، ومطالبة الكرد بإلحاق كركوك بمشروع الحكم الذاتي خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى خاتمة وملخص البحث باللغة الانكليزية.

الكلمات الدالة: *النفط، كركوك، جنوب كوردستان، البعثيين، الحكم الذاتي*

المقدمـــة:

إن تأثير النفط على الوضع السياسي في جنوب كردستان يبدو واضحاً منذ سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ -١٩١٨، إذ كان عاملاً مهماً في إعاقة قيام دولة كردية مستقلة، وإلحاق ولاية الموصل، التي تشكل جنوب كردستان معظم مناطقها، بالدولة العراقية في سنة ١٩٢٥. واستمر هذا التأثير في العقود اللاحقة من خلال عملية التغيير الديموغرافي التي بدأت في فترة مبكرة في كركوك. كما إن النفط جعل الحكومات العراقية المتعاقبة تتمسك بمدينة كركوك والمناطق الكردية الأخرى المنتجة للنفط كونها مصدر دخل رئيسي للدولة العراقية. وبدلاً من إنفاق جزء مناسب من تلك الثروة على مناطق في جنوب كردستان بما يضمن لها تطوراً معقولاً ومتوازناً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فان تلك الحكومات مالت إلى التشدد في التعامل مع الكرد، وبصورة خاصة في موضوع المطالبة بمدينة كركوك. وكان

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

هذا الأمر حجرة عثرة في وجه العديد من جولات مفاوضات مشروع الحكم الذاتي بين الكورد والحكومة العراقية واستمرت الأخيرة على سياستها التقليدية في التغيير الديموغرافي في المناطق النفطية في جنوب كردستان وتهجير مواطنيها الكورد.

تهدف الدراسة عن طريق اعتماد المنهج التاريخي العلمي إلى جرد المتغيرات التي تحكمت بطبيعة العلاقات أو الصراعات السياسية والاقتصادية بين القوى المحلية والإقليمية والدولية للتمسك بمدينة كركوك والمناطق الكردية الأخرى المنتجة للنفط في تلك الفترة، والتي ركزت على عامل النفط بالتحديد، من خلال سرد وإعادة قراءة الوثائق التاريخية استنباط تلك العلاقات ودور النفط فيها، والتي حددت على ضوئها المصير السياسي لنضال الكرد في جنوب كردستان خلال فترة الدراسة.

اعتمدنا في كتابة البحث على العديد من الوثائق والمصادر التاريخية، ومن جملتها وثائق الحكومة العراقية والحركة الكوردية والوثائق البريطانية ووثائق وزارة الخارجية الأمريكية ، كذلك تم الاستفادة من مجموعة قيمة من الصحف المحلية والمصادر التاريخية باللغات الكوردية والعربية والانكليزية ذات العلاقة.

أولاً: اثر النفط في تنفيذ سياسة التغيير الديموغرافي في مناطق المنتجة للنفط مدينة كركوك نموذجا

كانت كركوك واحدةً من أهم المناطق الغنية بالنفط، مما جلبت انتباه الدول الصناعية الكبرى إليها في البحث عن النفط في مناطق نفوذ الدولة العثمانية ولاسيما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وفي مطلع القرن العشرين احتدم الصراع والتنافس الدولي على نفط جنوب كردستان(ولاية موصل)(مراد، ٢٠٠٣، ص١٨ -٢٧)، لذلك أُسست شركة النفط التركية في ١٩١٢/٩/٢٥، وكان الهدف من تأسيسها التوفيق بين المصالح الألمانية والبريطانية لاستغلال نفط جنوب كردستان(ولاية موصل)(الحمداني، ٢٠١٥، ص٥٧ -١١٢)، وبعد الحرب العالمية الأولى وتشكيل الحكومة العراقية في سنة ١٩٢٠، توسعت مطامع الدول الكبرى في تشكيل الشركة، وبدأت المفاوضات مع الحكومة العراقية لمنح امتياز النفط لها، وحصلت في ١٩٢٥/٣/١٤ على امتياز نفطي يشمل جميع الأراضي الواقعة في ولايتي بغداد والموصل(نص الاتفاقية، ١٩٢٦، ١ -٢)، وبسببها سوّت عصبة الأمم قضية ولاية الموصل(جنوب كردستان) بين العراق وتركيا في ١٩٢٦/١٢/١٦ تسوية نهائية لصالح العراق(حسين، ١٩٥٧، ص١٧٦). وفي شباط ١٩٢٧ بدأت الشركة بعمليات التنقيب وحفر الآبار في مناطق الامتياز(عبدالعزيز، ٢٠١١، ل٣٢٥).

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

كانت الحقوق الممنوحة لشركة النفط التركية، قد ألزمتها في اختيار ٢٤ قطعة من الأراضي المعدة للاستثمار في العراق، لكن الشركة اختارت القطع فقط في جنوب كوردستان فقط، ولاسيما أن معظم الآبار النفطية التي اختارتها الشركة للشروع بأعمال الحفر كانت تقع ضمن جغرافية لواء كركوك، وهذا ما اتضح في التقرير الذي أعدته شركة النفط التركية إلى وزارة الأشغال والمواصلات العراقية المرقم(RS/6603) والمؤرخ في١٨ -٢٤/آب/١٩٢٧، بعنوان (تقرير شهر حزيران لسنة ١٩٢٧)، الذي تناول جميع أعمال الحفر التي قامت بها الشركة من أجل استخراج النفط ضمن الآبار العشرة المقترحة، إذ جاء في التقرير، إن عمليات حفر الآبار في سبع مناطق هي:(خشم الأحمر، اينجانه، بلكانه، ترجل، باباطرطر، داقوق، قياره، تاوكي ومجمال)(R.O.I,1927,pp.353-354).

وبوشر بعمليات الحفر في كركوك في أواخر حزيران ١٩٢٧، واختير البئر النفطي رقم(K1) في منطقة باباطرطر القريبة من(النار الأزلية) التي تبعد بمسافة عشرة كيلومترات عن مركز مدينة كركوك، بناءً على توصية البعثة الجيولوجية لشركة النفط التركية التي كانت تتولى عمليات الحفر(Longrigg,1955,p.71.)، وفي ١٤ تشرين الأول ١٩٢٧ اكتشف النفط بكميات تجارية في باباطرطر عندما وصل البئر النفطي إلى عمق ١٥٢١ قدم، فانفجر البئر الأول وتدفق النفط الخام عالياً إلى السماء على شكل عمود اسود بارتفاع ٥٠ قدماً، وقدر إنتاجه اليومي بنحو ٣٠ ألف برميل(T.P.C,1927,p.1.). فكان ذلك حدثاً تاريخياً مهماً وبداية لمرحلة جديدة من التاريخ السياسي والاقتصادي لكركوك بشكل خاص وجنوب كوردستان والعراق بشكل عام.

بعد إبرام اتفاقية (الخط الأحمر) في ٣١ تموز ١٩٢٨ التي قضت تقسيم الأسهم في شركة النفط التركية حسب الاتفاق المبدئي في ٣ تشرين الأول ١٩٢٧، وإعطاء كل شركة من الشركات المساهمة نصيبها المقرر فمثلاً أخذت المجموعة البريطانية وشركة نفط الأنكلو - ساكسون والمجموعة الفرنسية والمجموعة الأمريكية نسبة ٢٣,٧٥٪ من أسهم الشركة وبقى نسبة ٥٪ إلى كالوست سركيس كولبنكيان(عراب نفط كركوك في تلك الفترة) وعندما وجدت شركة النفط التركية توجه العراق نحو الاستقلال فرصة مناسبة للسيطرة على مناطق أوسع مما حصلت عليه في امتيازها السابق، فبادرت في ٨ حزيران ١٩٢٩ إلى تغيير اسمها إلى شركة نفط العراق (I.P.C.) توافقاً مع المرحلة الجديدة. (عبدالعزيز، ٢٠١٤، ص ٥٨ -٦١)

وبعد توقيع اتفاقية تعديل الامتياز المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق، في سنة ١٩٣١، وحصول الشركة على الامتياز الذي يخولها القيام بمد خط أنابيب لضخ نفط كركوك صوب البحر الأبيض المتوسط، الخط الأول يذهب صوب طرابلس في لبنان

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

والخط الثاني يذهب صوب حيفا في فلسطين(د.ك.و، ١٩٣٢ -١٩٣٥، ص٢١)، وانتهى العمل في خط الأنبوب الشمالي (كركوك -طرابلس) في تموز ١٩٣٤ وضخ النفط عبر الأنبوب صوب ميناء طرابلس في ١٤ تموز ١٩٣٤، أما خط الأنبوب الجنوبي كركوك -حيفا، فقد تم استكماله في تشرين الأول من نفس السنة، وضخ النفط للمرة الأولى عبر الأنبوب إلى ميناء حيفا في ١٤ تشرين الأول ١٩٣٤، وافتتح المشروع رسمياً في ١٤ كانون الثاني١٩٣٥، بحضور الملك غازي(١٩٣٣ -١٩٣٩) (عبدالعزيز، ٢٠١٤، ص ص٧٨ -٧٩) أي بعد سبع سنوات من اكتشاف النفط في كركوك.

يلاحظ من خلال استثمار الحقول النفطية في كركوك من قبل شركة نفط العراق(I.P.C) خلال السنوات ١٩٢٧ -١٩٧٢، لمدة ٤٦ سنة وصلت عائدات إنتاج النفط الخام إلى (٨٠٧,١٣)مليون طن، حيث أسهمت حقول كركوك في تصدير النفط منذ سنة ١٩٣٤ حتى يوم تأميم النفط في ١ حزيران ١٩٧٢ بزيادة الدخل القومي في العراق بمبلغ قدره (١,٨٧٦,١٦٠,٠٠٠) ديناراً. (عبدالعزيز، ٢٠١٧، ص ٢٢٠)

حيث ساهمت شركة نفط العراق خلال مدة استثمارها للحقول كركوك النفطية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التغيير الديموغرافي للمناطق الغنية بالنفط في جنوب كردستان وكركوك خصوصاً، ويتبين بأن الشركة ومنذ بداية عملها في المنطقة قام بتشغيل الأيدي العاملة من العرب والاثورين من غير سكنة اللواء، رغم وجود العمال والفنيين من الكورد والتركمان، وإسكانهم في المناطق المحيطة بمنشئات النفط. (مكرم طالباني، ٢٠١١، ص ٤٢٥). إذ جلبت عدداً كبيراً من العرب والقوميات الأخرى من خارج منطقة كركوك وعينهم في الشركة وأسكنهم في مجمعات سكنية ضمن مشروع(H.O.S.) حيث تم تشييد ٢٧٢٧ داراً خلال السنوات ١٩٣٧ -١٩٧١ واستحداث سبعة أحياء سكنية (عرفة، الماس، تسعين، طاورباغي، طريق بغداد، تبه ملا عبدالله ورحيم آوه) وكان معظم سكانها من الأشوريين والأرمن والعرب وقليل من التركمان والكورد (عبدالعزيز، ٢٠١٤، ص٢١٩)، ولم تكن العمالة الوافدة من الفنيين في مجال الصناعة النفطية فحسب، بل تدفق فقد تدفق إلى المدينة آلاف الموظفين والمدرسين والأطباء والمهندسين ورجال الأعمال والمقاولين إلى المدينة للعمل فيها كسباً للرزق، لان الشركة في العقدين الخامس والسادس من القرن المنصرم، قد أنعشت حركة السوق المحلية في العراق ولاسيما في كركوك (نوري طالباني، ٢٠٠٤، ص ٥٤).

ومن ناحية أخرى غدت شركة النفط في كركوك، مركزاً لجذب الفلاحين والعمال الزراعيين، فقد وفرت مجالاً واسعاً لكسب الرزق فيها لكثرة المشاريع الصناعية وزيادة النشاط

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ لێکۆلینێن کوردی

التجاري والخدمي، وأصبحت كركوك منطقة جذب لسكان المناطق المجاورة لها(خصباك، ١٩٧٣، ص٤٣١)، ومنها قضاء الحويجة، فقد هجرت أعداد كبيرة من الأُسر الفلاحية مواطنها للعمل في المؤسسات والدوائر الحكومية في مدينة كركوك ولاسيما في مؤسسة النفط، نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسكنوا مناطق متفرقة من كركوك، منها المحلات الشعبية: عرفة، بطلر وشاطرلو، الماس، تسعين، مصلى ومحلات أخرى(محمد، ١٩٨٩، ص٢٦).

وبعد صدور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١، وتقليص أعمال شركة نفط العراق في عموم البلاد وتحديدها فقط في حقول كركوك النفطية (العباس، ١٩٧٥، ص ص٥٧ -٦١)، وتدهور الأوضاع السياسية في العراق ولاسيما بعد اندلاع القتال بين قوات البيشمركة وقوات الحكومة العراقية خلال سنوات ١٩٦١ -١٩٦٣، والأحداث السلبية التي قام بها الحرس القومي(قوى عشائرية قومية تشكلت بدعم من الجهات السياسية الحاكمة في بغداد) في كركوك بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ (البوتاني، ٢٠٠٧، ص٣٨٧ -٣٨٩)، الأثر الكبير في تقليص عدد العاملين الكرد في الشركة، وتضررت الأراضي الزراعية في كركوك كثيراً جراء العمليات النفطية، حيث توسعت مساحات الأراضي للمحرمات النفطية. وتم تهجير سكان القرى القريبة من العمليات النفطية بحجة المحرمات النفطية، حيث قام الحرس القومي بإزالة أكثر من ١٦ قرية محيطة بحقل كركوك و٢٢ قرية محيطة بحقل باي حسن وتهجير سكانها بحجة كونها(محرمات نفطية)، حيث كان معظم الآبار ومحطات عزل الغاز وخطوط الأنابيب موجودة في هذه القرى، وكان معظم سكانها يعملون في الشركة، أما حراس لآبار النفط أو في إحدى دوائر الشركة، مما أدى إلى ترك أعمالهم بعد هدم قراهم(نوري طالباني، ٢٠٠٤، ص ٥٤). فهذه القرى والأراضي الزراعية تأثرت بالعمليات النفطية تأثراً شديداً.

وبعد مرحلة هدم القرى القريبة والنائية المحيطة بالمنشآت النفطية بدأت مرحلة طرد الفنيين والعمال الكورد في الصناعة النفطية أو نقلهم خارج اللواء، واستقدام آخرين محلهم(أندرسن و ستانسفيلد، ٢٠٠٩، ص٦٤.)، فقد شرعت الحكومات العراقية المتعاقبة بالتدخل في استثمار الشركات الثلاثة العاملة في العراق ولاسيما شركة نفط العراق، إذ يلاحظ بأن هذه الفترة شهدت زيادة تنقلات المستخدمين العراقيين من أصحاب الدرجات الإدارية والفنية العاملين في شركة نفط البصرة والموصل إلى شركة (I.P.C)في كركوك(العاملون في النفط، ١٩٦٥ - ١٩٦٩).

ولابد من الإشارة إلى أن عمليات شركة نفط العراق والأحداث السياسية التي وقعت في تلك الفترة، كانت لها تأثيرات سلبية على زيادة السكان في كركوك، فيُشير بعض الباحثين، أن

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

نسبة الزيادة في عدد سكان كركوك مابين سنتي ١٩٢٧ -١٩٧٢ تضاعفت إلى أضعاف مضاعفة قياساً بما كانت عليها سابقاً، وكان عدد الوافدين للعمل في هذه المدة يقدر بـ(٣٩,٠٠٠) وافد(نجم الدين، ١٩٧٠، ص١٠٩).

وهكذا أدى استثمار حقول النفط في كركوك إلى استيطان أعداد كبيرة من أبناء المحافظات الأخرى داخل مدينة كركوك على حساب السكان الأصلين وأحدثت تغييراً ديموغرافياً فيها، (بشدري، ٢٠٠٨، ص ١٢٥) واستمرت الحكومة العراقية في إتباع السياسة نفسها لاحقاً.

ويلاحظ من قائمة أسماء الموظفين لشركة نفط العراق المحدودة/حقول كركوك وخطوط الأنابيب في ١ أيار ١٩٧٢ أي قبل شهر من تأميم أعمال الشركة، بأن(٤١١) مسؤول أداري وفني يديرون الهيكلة الإدارية والفنية للشركة، وكان فقط (٢٧)مستخدماً أجنبيا في حقول كركوك وفي K2 وK3 وT1 ومكتب بغداد، أما الباقون (٣٨٤) مستخدم فهم من الكوادر العراقية الذين تم نقلهم من المناطق الغربية والجنوبية في العراق (Anaz,2012),pp.497-507.).

وعلى الرغم من الآثار السلبية لشركة نفط العراق على كركوك، فكانت كركوك ومنذ ١٩٢٧ تشكل عصب حياة العراق، ليست لأنها كانت تضخ مبالغ كبيرة شهرياً إلى اقتصاد المدينة، بل بسبب ما قدمت من مبالغ كبيرة شهريا إلى ميزانية الدولة التي بدورها كانت تصرفها في مشاريع الاستيطان وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية لاستخدامها في حربها مع الحركة الكردية المسلحة.

بينت الشواهد والحقائق التاريخية إن سياسة التغيير الديموغرافي التي مارستها الحكومات العراقية المختلفة في كركوك، ففي سنة ١٩٢٩ أشار مستشار وزارة الداخلية سي.جي. ادموندز في تقرير بوجود أشخاص في الحكومة العراقية تفكر بتعريب المناطق السهلية والمناطق الغنية بالنفط في جنوب كردستان(مكرم طالباني، ٢٠١١، ص٤٢٥)، ويلاحظ بان الحكومات العراقية المتعاقبة قد سارت على النهج نفسه، فمثلاً استحدث مشروع ري الحويجة في سنة ١٩٣٦ وإسكان عشيرة العبيد في الأراضي الواقعة بين مدينة كركوك ونهر دجلة، وكذلك تم تنفيذ مشروع جدول قرقتبة وكشكول لإسكان عشائر الكروية والجبور في ناحية قرقتبة، تهجير الكورد من القرى الواقعة غربي مدينة كفري لإسكان العرب فيها (إسماعيل، ٢٠٠١، ص٢٠٥ -٢٠٧)، وهذا كان مخالف لبند الثاني من قرار عصبة الأمم لحسم مشكلة الموصل، الذي أكد على تعيين الموظفين وأفراد الشرطة من سكان مدينة كركوك(تقرير لجنة عصبة الأمم، ٢٠٠٩،

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

ص٢٠٣)، تم بالاعتماد على واردات النفط المستخرج من حقول كركوك، وتعد هذه العملية أول عملية لإسكان العرب في كركوك خلال العهد الملكي.

بعد تغيير النظام السياسي في العراق نتيجة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وتأمل الكورد خيراً في التغيير بأن يكون لصالح الطموحات القومية لهم ولاسيما بعد إجراءات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي اتخذتها حكومة عبدالكريم قاسم والانفتاح السياسي تجاه القضية الكردية ودعوة مصطفى البارزاني ورفاقه للعودة من الاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٥٩(B.E.B.Archives,1959,pp.2-3)، إلا إن الحكومة العراقية برئاسة عبدالكريم قاسم(١٩٥٨ – ١٩٦٣) أقدمت في ١٥ تموز ١٩٥٩ على نقل وحدات عسكرية من بغداد إلى مدينة كركوك من اجل فرض الأحكام العسكرية في المدينة بعد حوادث كركوك في شهر تموز سنة ١٩٥٩(نوري طالباني، ٢٠٠٤، ص٥١) وقد ساعد الإجراء العسكري للحكومة العراقية في إنشاء منظمات سرية بدعم من الأجهزة العسكرية، مهمتها اغتيال مواطنين كورد بهدف تخويف وإرهاب سكان المدينة من الكورد لإجبارها على مغادرة المدينة(النقشبندي، ٢٠٠١، ص٣٣).

وفي حقيقة الأمر كان جنوب كردستان ولاسيما مدينة كركوك منطقة مهملة من قبل الحكومة العراقية، فيما تستغل ثرواتها النفطية ضمن مشروع مجلس الأعمار العراقي (١٩٥٢ –١٩٥٨)[1] لاغناء بغداد وتمويل المشاريع في مدن محافظات الوسط وجنوب العراق، ولاسيما بعد التوسيع في خطط مجلس الأعمار وإكمال المشاريع غير المنجزة بعد ثورة ١٩٥٨.

ففي مجال التخطيط الاقتصادي العراقي، أهملت كوردستان رغم وفرة الثروات الطبيعية فيها، فقد قرر قاسم إنشاء مصنع الحديد والصلب في العاصمة، على الرغم من توفر المواد الخام في كوردستان، والطاقة الكهربائية التي تنتجها سد دوكان ودربنديخان وهما في محافظة السليمانية نقلت إلى الجنوب العراق لغرض تشغيل المصانع التي هي الأخرى تحتاج إلى المواد الأولية المتوفرة في كوردستان، ناهيك عن غرض السيطرة تشغيل والتوزيع إلى المناطق التي يرغب بها الحكومة، ومن حيث الإرواء فكان المياه في السدود تروى المناطق خارج حدود جنوب كوردستان ولاسيما الأراضي الأكثر انخفاضا، علاوة على غمر عشرات القرى الخصبة في سهل شهرزور بسبب إنشاء السدود، وتحويل القروين الكورد إلى عاطلين عن العمل بسبب فقدانهم لأراضيهم من دون تعويض(ايوب البرزاني، ٢٠١١، ص٩٨)، كما إن مصفاة النفط في خانقين والتي أسهمت في رخاء هذه المدينة، هي الأخرى تم نقلها بأمر من قاسم إلى جنوب العراق. ومع أن حقول النفط في كركوك كانت تسهم في رفد الميزانية المركزية بحدود ٩٠٪ من وارداتها إلا إن تطوير الصناعات النفطية في كركوك كانت مهملة، إذ لم تنشأ مصفاة بالقرب من حقولها، بل تم

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

إنشاء مصفاة على بعد مئات الكيلومترات في الدورة والبيجي على الرغم إن تغذية المصافي كانت من حقول كركوك النفطية .(عبدالعزيز، ٢٠١٤، ص ١٤٩ -١٥٠)

وفي هذا المجال أرسل المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم في ٣٠ تموز ١٩٦١، أوضح فيها ملاحظات حول إجراءات الحكومة إزاء سكان كركوك، ومنها الإشارة إلى عدم تخصيص مبالغ مناسبة في الميزانية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عموم مناطق جنوب كردستان، وأيضا أشار إلى ممارسات الحكومة ضد المواطنين الكورد ولاسيما الموظفين والمعلمين في دوائر الدولة، ونقلهم إلى مناطق في وسط وجنوب العراق، وجلب من القومية العربية من المناطق نفسها وإحلالهم محل الكورد في كركوك، فضلاً عن الإشارة إلى عمليات الإرهاب والقتل والتعريب. (البرزاني، ٢٠٠٤، ص ص ٢٧٣ -٢٧٤).

اندلعت المواجهة المسلحة بين الحركة الكوردية والحكومة العراقية في أيلول ١٩٦١ نتيجة لعديد من الأسباب منها سياسة التغيير الديموغرافي، ولم تقتصر سياسة التغيير الديموغرافي على مدينة كركوك فحسب، بل تعدى ذلك إلى مناطق أخرى، ففي قضاء خانقين التابعة للواء ديالى، جرى ترحيل سبع عشائر كوردية منها، وإسكان عشائر عربية من جنوب العراق محلها. كما جرى ترحيل الكرد من قضاء مندلي لإسكان العرب فيها، وجرى ترحيل سكان قرى منطقة كنديناوه ومخمور بلواء اربيل، لإسكان العرب في تلك السهول الخصبة والتي فيها مكامن النفط. وجرى إسكان عشيرة شمر في أراضي الجزيرة التي كانت تعود إلى العشائر الكردية، وتم إسكان العرب في ناحية سليظاني ومناطق من قضاء عقره، و قضاء سنجار وشيخان..(مكرم طالباني، ٢٠١١، ص ٤٢٦).

مر الكورد بمرحلة في غاية الشدة خلال فترة حكم القوميين(العارفين) ١٩٦٣ -١٩٦٨، لاسيما في لواء كركوك، فبعد النجاحات التي حققتها الحركة الكوردية في المواجهة المسلحة مع الجيش العراقي في الجبهات المختلفة، صمم نظام الحكم على إحكام سيطرته على كركوك بصورة مطلقة، وعمل على الانتقام من كورد كركوك بسبب عجزه في القضاء على الحركة الكوردية المسلحة، فأقدم على هدم أحياء كوردية في كركوك، فأول عمل قام به الحرس القومي بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية في المدينة وبمشاركة جرافات البلدية في عام ١٩٦٣ هو هدم الحي الجمهوري بأكمله في كركوك(نوري طالباني، ٢٠٠٤، ص٤٧)، ودمرت قرى كردية قرب المدينة مثل (سونةطولي، ياروللي، ثنجاعلي، ولي ثاشا، قزلقايه، جيمن الكبير، جيمن الصغير، جبل بور، هنجيره، قوشقايه، شوراو، كوركه جال وباجوان))(سديق، ٢٠٠٩، ل٧٧)،

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ لێکۆلینێن کوردی

وفي قضاء دبس هجرت عائلات كردية لتوطين عشائر عربية بدلا منها في قرى عديدة ومنها(قةرةدةرة، عمشه، مرعي، كتكه، قوتان خليفة، قوتان الكورد، شيخان، نادرآوه، دركه لوردكان، ترهيبه، علانجير، مامه، شيرناو، طق طق، كونه ريوي، ضخماخة، ملحه وسمايل آوه)، وجرى تعريب عدد مماثل من القرى في قضائي سركران وكانديناوه (مينة، ١٩٩٩، ص٢٣٨ – ٢٣٩)، وتم طرد الكورد العاملين في الصناعة النفطية في الشركة أو نقلهم خارج المحافظة، واستقدام عرب للعمل في الشرطة المحلية، وجرى تغيير أسماء شوارع ومدارس كردية إلى أسماء عربية، وأطلقت عملية عسكرية واسعة في عموم المحافظة، بما في ذلك إقامة مناطق أمنية حول المنشآت النفطية.(نوري طالباني، ص٣٢ –٣٣). حيث استمرت عملية التغيير الديموغرافي في كركوك خلال السنوات ١٩٦٣ –١٩٦٨، ونفذت بشكل واسع وفق خطط وبرامج مدروسة من قبل الدولة، تلك السياسة التي كشف المسؤولون الإداريون السابقون في المدينة عنها باعتبارها((جزءاً من سياسة الدولة العليا)).

شكلت ستينات القرن الماضي نقطة انعطاف في علاقة الحركة الكوردية مع الحكومة العراقية بسبب الممارسات التعسفية التي مارستها الحكومة ضد الكورد. لذلك كان للحركة الكوردية مقترحات من اجل تحقيق أهداف عسكرية ناجحة ولاسيما عندما اشتد النزاع المسلح مع الحكومة في سنة ١٩٦٢، ومنها رسم خطة للاستيلاء على منشآت النفط في باباطرطر وعين زالة من اجل تدويل القضية الكوردية، وإيصالها إلى أروقة الأمم المتحدة.

كان رأي الحركة الكوردية في اتخاذ هذه الخطوة هو في حالة الاستيلاء على المنشآت النفطية وعدم مس مصالح الشركات الأجنبية وإصدار بيان بأن الحكومة الكوردية لن تؤمم النفط الكوردي بشرط أن تدفع الشركات الأجنبية العاملة موارد نفط جنوب كوردستان إلى الحكومة الكوردية وليس إلى الحكومة العراقية. أما إذا ماطلت شركات النفط ولم يفتح باب الأمم المتحدة حالاً لحل القضية الكوردية فيمكن إصدار بيان يهدد بنسف المنشآت النفطية (ايوب البرزاني، ٢٠١٣، ص١٨٨).

وجاءت مسألة النفط ضمن مشروع الحكم الذاتي المقترح من قبل الحركة الكوردية لسنة ١٩٦٢، حيث أشير إلى أن يحدث اتفاق مسبق ضمن مشروع الحكم الذاتي حول كيفية صرف موارد النفط، حيث أكدوا على عائدات النفط المستخرج من كركوك ويجب أن تقسم مناصفة بين حكومة بغداد والحكومة الكوردية، بعد أن تستقطع الحكومة العراقية النسبة من الشركات وتعطى ٥٠٪ منها للحكومة الكوردية الذاتية لكي تستثمر في مناطقها.(البرزاني، ٢٠٠٤ ص٣٠٨).

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوێ کوردی

وبعد أن تجاهلت الحكومة العراقية مطالب الكورد والاستمرار في النزاع المسلح ، بدأت القيادة الكوردية في تنفيذ أهم حملة عسكرية من اجل السيطرة على المناطق النفطية والاستيلاء على مقر شركة نفط الموصل وهي الشركة العاملة ضمن شركة نفط العراق المحدودة(I.P.C.) في منطقة عين زالة. فقد تم تنفيذ العملية في ١٠ -١١ تشرين الثاني ١٩٦٢، إذ استطاعت قوات البيشمركة من السيطرة الكاملة على مقر الشركة وأخذت بحدود ٧٠ رهينة من القوات الشرطة المتواجدة في مقر الشركة وبعض الفنيين والعاملين البريطانيين في الشركة ومن بينهم مدير الشركة (ديرك دانكورت)، وتم نقلهم إلى المقر الخاص لقيادة الحركة(البرزاني، ٢٠٠٤، ص ٩٣ - ٩٥)، وكان لهذه الحملة صدى واسع ليس على الصعيد الداخلي فحسب بل الصعيد الخارجي أيضا، إذ كان لكثير من الدول الكبرى مصالح نفطية في الشركة فضلاً عن إن الثوار كانوا يعدون منطقة عين زالة الغنية بالنفط هو امتداداً لمناطق جنوب كردستان.

كانت القيادة الكوردية تطمح في الحصول على المستحقات المالية من العائدات النفطية على الاعتبار إن أهم الحقول النفطية تقع في مناطق جنوب كردستان، وفي سبيل الضغط على حكومة بغداد، اتبع الكورد سياسة ضرب المنشآت النفطية في مدينة كركوك الذي من شأنه أن يعرقل سياسة التسليح للجيش العراقي على الاعتبار إن النفط يشكل موردا مهما من موارد الخزينة والتي تخصص نسبة كبيرة منها لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية التي تستخدم لضرب الحركة الكوردية (F.R.U.S,1969,p.258).

جاء التخطيط من قبل قيادة الحركة الكردية في الضرب أهم مؤسسة صناعية في العراق، كونها تعد شريان الاقتصاد العراقي وشركة نفط العراق (I.P.C) في كركوك، وقد تم تحفير التجهيزات اللوجستية والعسكرية لذلك، وتم تنفيذ العملية في ليلة ١ -٢ آذار ١٩٦٩ في الضرب معمل التركيز في الشركة بصواريخ (١٠٦)ملم لمدة ساعتين، كان هدف الثوار في اتخاذ مثل هذه الخطوة، هو إيصال رسالة إلى حكومة بغداد بان يد الثوار تصل إلى كل الأماكن من جهة ورسالة إلى الشركات النفطية المتمثلة بالمصالح البريطانية ودول أخرى بان الثروة النفطية التي تستثمر من قبلهم وحكومة بغداد هي حق لأبناء كركوك والمناطق التابعة لها ضمن جغرافية جنوب كردستان، وأن أهالي المنطقة لا يستفادون من هذه الخيرات سوى إن عائداتها تجيير من قبل حكومة بغداد لشراء الأسلحة والقنابل لضرب الحركة الكردية بدلاً من توظيفها في مشاريع استثمارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق من جهة أخرى، ومن نتائج هذه الضربة هي إن الحكومة العراقية أخذت الحذر والحيطة في حماية المنشآت النفطية

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

أكثر من السابق خشية تعرضها لضربات أخرى تؤثر على الاقتصاد العراقي، كذلك فإنها بدأت تفكر في أيجاد حل امثل للتفاوض مع الحركة الكردية (البرزاني، ٢٠٠٢، ص ص٢١٠ -٢١١).

إن قصف المنشآت النفطية في كركوك بصواريخ ألحقت أضرارا جسيمة بشركة(I.P.C) المملوكة دولياً ومقرها الرئيسي في لندن، وجعل من الحكومة البريطانية قلقة بسبب تعرض مصالحها النفطية للأضرار والخطر، إذ ذكرت بعض المصادر بان الشركة(I.P.C) أرادت أن تتصل بالقيادة الكوردية للتفاوض معها من خلال إرسال مجموعة من الشخصيات الإعلامية والسياسية كممثلين عنها، وان الحكومة البريطانية نتيجة لهذه الخطوة قد قامت بمراجعة مواقفها تجاه الحركة وتبحث عن حل للمشكلة الكردية في العراق في تلك الفترة(B.E.B.Archives,1970,pp11-12.)

إن سياسة التغيير الديمغرافي في جنوب كردستان ولاسيما كركوك أفقد الشعب الكردي ثقته بالحكومات العراقية لحل قضيته، لكن التغيرات السياسية على الساحة الداخلية والخارجية ولاسيما انقلاب البعثيين ووصولهم للسلطة في ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق، واحتدام صراع الكتلة الاشتراكية والرأسمالية في الشرق الأوسط، أسهمت في بدأ مرحلة جديدة من المفاوضات بين الحركة الكوردية والحكومة العراقية سنة ١٩٦٩، إلا إن استمرار سياسة التغيير الديموغرافي في كركوك وبقاء القضية الكردية دون حل مناسب وعادل كانت من العوامل المهمة في اندلاع القتال بين الطرفين في سنة ١٩٧٤.

ثانياً: دور نفط كركوك في إفشال مشروع الحكم الذاتي وإنهاء الحركة الكردية المسلحة:

حاول الحكومة العراقية، في بداية تسلمه السلطة إيجاد حلول للتفاهم مع الحركة الكوردية، وإنهاء النزاع المسلح الذي كان سبباً مهماً من أسباب عدم الاستقرار في كوردستان وعموم العراق خلال الفترة الماضية، فقد جاءت أول إشارة إلى ذلك من النظام في بيان رقم(١) بعد الانقلاب مباشرة(النور، ١٩٦٨، ص١)، وبعد صدور البيان قام النظام الجديد بإشراك الكورد في التشكيلة الوزارية بـ٣ وزراء احدهم(محسن دزيي) ممثلا لمصطفى البرزاني(التآخي، ١٩٦٨، ص١).

لم تكن نية الحكومة العراقية سليمة منذ البداية في تعامل مع الحركة الكوردية، بل حاولت احتواء أو إضعاف الحركة بأي طريقة كانت من دون إعطائها أي تنازلات جوهرية بالمشاركة في الحكم، ويبدو إن هذه المحاولة كانت لغرض تثبيت أقدامه في الحكم فقد ركز النظام على نقطة الخلاف داخل القيادة الكوردية، وعمل على توسيعه من خلال دعم جناح المكتب السياسي المنشق من حزب الديمقراطي الكوردستاني سنة ١٩٦٦(البرزاني، ٢٠٠٤، ص ٢٥٣).

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

حاولت الحكومة العراقية إجراء مفاوضات مع مصطفى البارزاني، اشترط الأخير على حكومة البعث أن تقطع علاقتها بجناح المكتب السياسي قبل الشروع في التفاوض إلا أن حكومة البعث رفض هذا الشرط، وأقدم مصطفى البرزاني على سحب ممثله من مجلس الوزراء في ٢٦ آب ١٩٦٨(ماكداول، ٢٠٠٤، ص٤٩٠)، وهكذا أخذت العلاقة بين الطرفين تتجه نحو التعقيد بعد حوالي عامين من الهدوء الذي شهدته المنطقة، على اثر إعلان بيان حكومة عبدالرحمن البزاز في ٢٩ حزيران ١٩٦٦، والذي ظل من دون تطبيق(الثقافة الجديدة، ١٩٦٩، ص٢٠٦). نتيجة لهذا التوتر تجدد النزاع المسلح بين الطرفين في ١٢ تشرين الأول ١٩٦٨(البرزاني، ٢٠٠٢، ص٢٠٦).

إن اندفاع حكومة البعث نحو التفاوض مع الحركة الكوردية، كانت وراءها دوافع عديدة لعل أهمها التهديد الإيراني بإلغاء معاهدة سعد آباد لسنة ١٩٣٧ (الخاصة بمشاكل الحدودية بين البلدين ولاسيما شط العرب) في نيسان ١٩٦٩ وزيادة حدة التوتر بين البلدين(الخزاعي، ٢٠٠٧، ص٨٨)، فضلاً عن شعور النظام بخطر الجناح اليساري البعثي الموالي لسوريا، الذي يؤيده اغلب البعثيين في العراق، إلى جانب الصراع داخل حزب البعث مابين الجناحين العسكري والمدني (بطاطو، ٢٠٠٥، ص ص ٤١١ -٤١٢)، وزيادة على كل ما تقدم فقد كانت حكومة البعث تشعر في تلك الآونة بضعف الإمكانيات العسكرية مقارنة مع قوات الحركة الكوردية المدعومة إقليميا، ولاسيما عندما أقدمت القيادة العسكرية الكوردية إلى قصف المنشآت النفطية في حقول كركوك (ينظر: المحور الأول من الدراسة)، وكذلك شعور الحكومة العراقية بضعف شعبيتها لدى قطاعات واسعة من الشعب العراقي، وخاصة في وسط وجنوب البلاد (عباس، ٢٠١٤، ص١٥٨). إذ اجتمعت كل هذه الأسباب ودفعت بالحكومة العراقية إلى العمل لوقف إطلاق النار بين الجانبين والبدء بجولات من المفاوضات بهدف كسب الوقت لتعزيز نظامها السياسي كما يتضح ذلك لاحقاً.

بدأت المفاوضات وبشكل سري في أيلول ١٩٦٩ بين الطرفين، وكانت مطالب القيادة الكوردية تؤكد على قيام الحكومة بقطع علاقاتها بجناح المكتب السياسي المنشق من حزب الديمقراطي الكوردستاني، والمطالبة بضم كركوك وخانقين إلى مشروع الحكم الذاتي(عةبدولَلاَ، ٢٠٠٨، ل ل ٣٩ -٤٣)، وتمثيل الكورد بتمثيل في مجلس قيادة الثورة والمطلوب هو بقاء المجلس تحت سيطرة حزب البعث، كذلك رفضت السلطة إنشاء مجلس تشريعي خاص بمناطق الحكم الذاتي حيث الذي طالب به الكورد(البرزاني، ٢٠٠٢، ص٢٣٤ -٢٣٥).

استمرت الحكومة العراقية في محاولة احتواء القضية الكوردية، ولتحقيق هذا الهدف بدأت في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٠ مفاوضاتها مع الحركة الكوردية متمثلة بمصطفى البرزاني عن

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ لێکۆلینێن کوردی

الجانب الكوردي وصدام حسين نائب رئيس الجمهورية عن الحكومة وخرجت من طابعها السري إلى العلن(الثقافة الجديدة، ١٩٧٠، ص٢٤١). وتوصل الطرفان إلى اتفاق وقع في ١١ آذار ١٩٧٠ من دون إدراج كركوك في الاتفاقية(جريدة الثورة، ١٩٧٠، ص١)، وقد نص الاتفاق المعلن على نقاط عديدة منها: أن تكون اللغة الكوردية اللغة الرسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الكورد، ومشاركة الكورد في الوظائف العامة بما فيها المناصب المهمة في الدولة كالوزارات والجيش وغيرها....، وضع خطة لمعالجة حالة التخلف في النواحي التربوية والثقافية التي لحق بالكورد في الماضي، وان يكون المسؤولين الأساسيين في الوحدات الإدارية التي يشكل الكورد الأغلبية فيها(مثل المحافظ وقائم مقام ومدير الشرطة ومدير الأمن...الخ) من الكورد أو ممن يحسنون اللغة الكوردية، وتقر الحكومة بحق الشعب الكوردي في تأسيس منظمات ونقابات طلابية وشبيبه ونساء ومعلمين خاصة بهم، وعودة العمال والموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين الكورد إلى وظائفهم السابقة، وعمل على النهوض بالمنطقة الكوردية من جميع الوجوه وتعويض المتضررين في السنوات السابقة وتخصيص ميزانية لذلك، وإعداد خطة اقتصادية لتطوير أنحاء العراق مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكوردية، وتخصيص رواتب تقاعدية لذوي الشهداء والجرحى من البيشمركة الحركة الكوردية، وإنشاء مشاريع سكنية للمعوزين والمتضررين وتأمين عمل للعاطلين وتعويض المتضررين من جراء العمليات العسكرية في مناطقهم، وإعادة سكان القرى العربية والكوردية إلى أماكنهم السابقة، أما سكان القرى الواقعة في المناطق الذي يتقرر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق قانون فيجري إسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عن ما لحقهم من ضرر سبب ذلك، والإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكوردية، والاتفاق على تعديل الدستور لإضافة فقرة، يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والكوردية، وإضافة فقرة اللغة الكوردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المناطق الكوردية، وإعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة العراقية، وان يكون احد نواب رئيس الجمهورية كوردياً، ويجرى تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان، واتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كوردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي تجرى، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكوردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي، والى ان تحقق الوحدات الإدارية يجري تنسيق لشؤون القومية الكوردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية حيث إن الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية فان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوێ کوردی

من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال، ومساهمة الشعب الكوردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق(مجلس قيادة الثورة، ١٩٧٠، ص١ -٣; جلال طالباني، ١٩٧١، ص٣٤٨ -٣٥٩).

وضمن البيان نفسه، تم الاتفاق على عدم إعلان بعض بنود الاتفاق والتي أثيرت حولها العديد من المشاكل والمناقشات وذلك لحراجة الموقف الذي تسببه هذه المواد للسلطة الحاكمة بناءً على طلب من احمد حسن البكر رئيس الجمهورية وبموافقة مصطفى البارزاني (عباس وحسين، ٢٠١٩، ص ٨٥ -٨٦)، منها تحديد فترة انتقالية لتنفيذ البيان بأربع سنوات قبل إعلان الحكم الذاتي أما الأمر الثاني والاهم والذي بقي سراً حسب اتفاق الطرفين هو إجراء تعداد سكاني لمحافظة كركوك في ١١ آذار ١٩٧١ وكان الهدف من هذا البند هو تحديد المناطق المتنازع عليها وبعد إجراء الإحصاء يتم الاستفتاء لكن السلطة رفضت الاستفتاء جملة وتفصيلا فيما بعد(عيسى، ١٩٩٢، ص٢٢٦).

بعد توقيع الاتفاقية بدأت النخب السياسية الكردية تشعر باستياء شديد، لأنها كانت ترى إن الوعود المقدمة في بيان آذار لم تكن تنفذ بسرعة كافية ، وفي الحقيقة تم تنفيذ اغلب بنود بيان ١١ آذار ١٩٧٠ من قبل الحكومة العراقية خلال السنوات الثلاث بعد البيان ماعدا البندين الثامن والرابع عشر والذي أصبح نقط خلاف بين الجانب الكوردي والحكومة العراقية وهما البندان الخاصان بالمناطق المتنازع عليها بين الطرفين ولاسيما المناطق الغنية بالنفط ضمن الجغرافية السياسية لجنوب كردستان.

تحركت الحكومة بعد بيان آذار ١٩٧٠ باتخاذ إجراءات ما شأنها أضعاف الوجود الكوردي في مدينة كركوك في خطوة استباقية، استباقا لأي تعداد سكاني يجرى في المستقبل في كركوك. فقد سجل الوافدون العرب الجدد بوصفها مقيمين في كركوك منذ العقد الخامس، وجرى التضييق بشدة على كورد كركوك في أعمالهم اليومية . ومنع الكورد من بيع ممتلكات عقارية إلا إذا كان المشتري عربياً، وحظر عليهم شراؤها بأي حال من الأحوال، وحرموا من امتلاك العقارات أو حصول على الإجازة لترميم أو تجديد أملاكهم، كما تم تهميش الكورد سياسياً بوضوح من خلال نقل مركز المحافظة الإداري من قسم المدينة الكردي إلى توفير قسمها المعرب(نوري طالباني، ٢٠٠٤، ص٣٥)، وتصاعد بناء المستوطنات المخصصة للوافدين العرب في بداية السبعينات، حيث أشار احد الباحثين المعاصرين بأن بناء نحو ٦٠٠ دار في حي أزادي وحي إسكان الكرديين قرب الطريق الذي يربط كركوك بالسليمانية، وإطلاق اسم الكرامة عليه، بالإضافة إلى عمليات التوطين، أنشأت ثكنة عسكرية مجاورة بهدف توفير الأمن لسكان المنطقة.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

وكان هذا المشروع نفذ فور توقيع اتفاقية آذار ١٩٧٠، وأعقبه بناء ٥٠٠ دار أخرى بجوار منطقة الكرامة وأطلق عليه اسم المثنى على الحي الجديد(نوري طالباني، ٢٠٠٤، ص٣٥). حيث كانت نية حكومة بغداد هو التسويف والمماطلة، وبدلا من تقرير مستقبل كركوك بطريقة أو أخرى، تم الاتفاق على إن الحدود النهائية لمنطقة الحكم الذاتي الكردية تعتمد على وجود أغلبية كردية ثابتة، تتضح باستفتاء أو تعداد سكاني كما مشار أليه في البند الرابع عشر من بيان آذار ١٩٧٠.

ففي الحقيقة عندما وافقت القيادة الكوردية على مبدأ الإحصاء السكاني وفقاً لبيان ١١ آذار اشترطت فيه على الحكومة العراقية، اتخاذ الترتيبات لإعادة الكورد المبعدين منذ سنة ١٩٦١ إلى أماكنهم واعتبارهم إحصائيا على الوحدات الإدارية التي كانوا فيها، وعدم الأخذ بالوحدات الإدارية المستحدثة بعد بيان ١١ آذار والتي كان الغرض منها التأثير على تواجد القومية الكوردية فيها، وإزالة التغييرات التي أجريت على الواقع القومي وكل الآثار المترتبة على سياسة التعريب، تشكيل إدارة مشتركة في كركوك والمناطق المختلف عليها في محافظتي الموصل وديالى استعداداً للإحصاء آخذين بعين الاعتبار الوثائق التي تخص إحصاء سنة ١٩٥٧ وظروف وطبيعة جلب الناس من المناطق المختلفة إلى كركوك منذ بيان ١١ آذار، وإجراء الإحصاء بصورة مشتركة(المكتب السياسي، ١٩٩٨، ص٧٣).

لجأت الحكومة العراقية إلى تجزئة الوحدات الإدارية على ضوء الواقع القومي قبل وبعد بيان آذار ١٩٧٠، مثلاً استحداث وحدات إدارية في المناطق التي يقطنها الكورد، وربط الوحدات الإدارية التي يقطنها الكورد فقط (محافظات -أقضية -نواحي) ببعضها وجعلها منطقة إدارية واحدة، وتعتبر هذه المنطقة هي المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي، ومن هذه الإجراءات استحداث نواحي في لواء كركوك منها ناحية جبارة وترتبط بقضاء كفري، وناحيتي آمرلي وسليمان بك وترتبطان بقضاء طوز(مرسوم جمهوري، ١٩٦٩، و١)، واستحداث قضاء كلار وترتبط بلواء كركوك(الوقائع العراقية، ١٩٧٠، ص٢)، واستحداث ناحية يايجي وترتبط بمركز قضاء كركوك وناحية كوكس وترتبط بقضاء كفري في لواء كركوك(مرسوم جمهوري، ١٩٧٢، و١)

إن المناطق التي أرادت الحكومة استملاكها هي المناطق التي يوجد فيها النفط. وهي مناطق كوردية يعمل سكانها في الزراعة والمنشآت النفطية وهم الذين كانوا يقومون بحراستها دون أن تكون هناك أية مشكلة في الفترة السابقة. أكد بيان آذار، انه يجرى إسكانهم في المناطق المجاورة. ولكن الحكومة منعت إسكان الكورد، بقرارات متلاحقة، في محافظات كركوك والموصل وديالى وبغداد وتكريت(مكرم طالباني، ٢٠١١، ص ٤١٠ -٤١١).

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

وسرعان ما تصاعدت حدة التوتر بين القيادة الكوردية وبغداد، بعد أن اتهم مصطفى البرزاني الحكومة العراقية بتوطين العرب في المناطق متنازع عليها منها كركوك وسنجار(ماكداول، ٢٠٠٤، ص٣٢٩)، بينما اشتكت بغداد من استمرار التدخل الإيراني من خلال تقديم المساعدة العسكرية للحركة الكوردية (لامبرت، ٢٠٠٨، ص٦٨).

أصرت القيادة الكوردية على كوردستانية المناطق النفطية في كركوك وخانقين وسنجار وزمار، ليس بسبب ثروتها النفطية والمعدنية وإنما لكونها جزءً من جغرافية جنوب كوردستان والحقائق التاريخية والجغرافية والسكانية التي تثبت ذلك، لكن هذا الإصرار انعكس على مواقف قيادة الحركة الكوردية في مفاوضاته مع الحكومة العراقية لحل القضية الكوردية في العراق حلاً سلمياً وديمقراطيا، فبعد اجتماع مصطفى البرزاني بلجنة السلام المكلف بتنفيذ بيان آذار قال:((انه ليس مستعداً للاعتراف بنتائج الإحصاء إذا كانت تشير إلى إن المناطق التي يعتبرها هو كردية ليست كذلك وفقاً للإحصاء...، وإن كركوك هي جزء من كردستان، وإذا ظهر في الإحصاء إن أكثرية سكانها ليسوا من الكورد، فلن اعترف بذلك، وإنني لن أتحمل أمام الكورد مسؤولية التخلي عن كركوك)). (الثورة، ١٩٧٢، ص٥١.). وفي حديثه المباشر مع السيد مرتضى عبد الباقي بأنه لا جدوى من إجراء إحصاء تدل نتائجه على إن كركوك ليست كوردية بعد التغيير الديموغرافي التي قامت بها الحكومة في كل من كركوك وخانقين وزمار(التاخي، ١٩٧٢، ص١).

كان لقرار الحكومة العراقية لتأميم النفط في ١ حزيران ١٩٧٢ تأثير سلبي على مشروع الحكم الذاتي ومطالب الحركة الكوردية في تنفيذ بنود بيان ١١ آذار، واستفادت منه الحكومة فقد كانت محطة مهمة لها في إعادة ترتيب مكانة العراق على المستوى الداخلي والخارجي وتقوية مكانتها السياسية والاقتصادية في تلك الفترة.

لقد وقف الحزب الديمقراطي الكوردستاني مع قرار تأميم، وأيد كل الخطوات التي تؤمن الصمود بوجه الشركات الأجنبية الاحتكارية ضماناً لإنجاح التأميم بشكل تام، بناءً على مبدأ ضرورة امتلاك الثروة النفطية وإرجاعها من الشركات الأجنبية(التآخي، ١٩٧٢، ص١)، واشترك الحزب الديمقراطي الكوردستاني في المفاوضات التي سبقت التأميم وتأييده له قبل الإعلان عنه عندما تشاور معه حزب البعث بشأنه قبل ذلك بساعات، بالإضافة إلى ذلك فقد شارك الحزب الديمقراطي الكوردستاني بصورة فعالة في تأييد قرار التأميم في المسيرات والاجتماعات التي عقدت في حينه لتأييد التأميم، وكذلك في المقالات التي كتبت في صحافة الحزب دعماً له (التآخي، ١٩٧٢، ص١)، فقد نشرت جريدة التآخي الناطقة بلسان الحزب، بعد

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

صدور قرار التأميم مباشرة، مقالة افتتاحية بعنوان(يدا بيد مع السلطة الوطنية في خطواتها العادلة الجريئة بتأميم النفط)(التآخي، ١٩٧٢، ص١)، وقد أشارت جريدة الثورة العربية لسان حزب البعث إن الانجازات التي تحققت للشعب العراقي في مجال انتزاع حقوقه المشروعة من شركات النفط الأجنبية بموجب قرار التأميم تحققت عندما كانت العلاقة بين الحكومة المركزية والحركة الكوردية (الثورة العربية، ١٩٧٢، ص٥٦).

إن وفرة النفط في مناطق جنوب كوردستان وقرار تأميمها لم يؤد دوراً ايجابياً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل على العكس من ذلك أدى دوراً خطيراً في تدهور أوضاع الكورد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ يلاحظ بان نصيب شعب جنوب كوردستان من النفط المستخرج في حقولها النفطية وعائداته كان ضئيلا حيث لم يستغل نفط جنوب كوردستان لخلق قاعدة صناعية ونهضة اقتصادية وخدمات متطورة في المحافظات الأربع التابعة لها بما يتناسب ومساهمة حقولها في إنتاج النفط وعائداته أو حتى بما يتناسب مع حجم السكاني قياساً الى إجمالي سكان العراق، إذ صرفت نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي، الذي يشكل النفط وعائداته العمود الفقري له على النفقات العسكرية ولتنفيذ سياسة التغيير الديموغرافي في المناطق النفطية في جنوب كردستان.

فمثلا يلاحظ الانخفاض الحاد في حصة جنوب كوردستان من الصناعات العراقية رغم امتلاكها المقومات وعوامل التوطين الصناعي من المواد الخام والأيدي العاملة، حيث تشير إحدى الدراسات الخاصة بالتوزيع الجغرافي للصناعة بان حصة محافظات كركوك، السليمانية، اربيل ودهوك مجتمعة لا تتجاوز ٤,٨٪ من مجموع المؤسسات الصناعية في العراق ونسبة ٣,٤٪ من مجموع العاملين في الصناعة العراقية خلال سنة ١٩٧٠، وبالمقابل كانت حصة محافظة نينوى في السنة نفسها أكثر من حصة المحافظات الأربع مجتمعة، حيث تركز فيها نسبة ٥,٤٪ من مجموع المؤسسات الصناعية العراقية و نسبة ٧,٤٪ من مجموع العاملين في الصناعة (رسول، ١٩٧٥، ص٢٨٧ -٢٨٨)، وفي دراسة أخرى لسنة ١٩٧٢ يلاحظ بان المحافظات كركوك، السليمانية، اربيل ودهوك مجتمعة بلغت ٤,٦٩٪ من مجموع الصناعة العراقية ونسبة ٣,٥٨٪ فقط من مجموع العاملين في الصناعة في العراق (رسول، ١٩٧٥، ص٢٨٨). أيضا عدم التوازن والانسجام بين سكان جنوب كوردستان والخدمات الصحية والتعليمية المتوفر فيها حيث نجد انخفاض نسبة هذه الخدمات مقارنة بنسبة سكان المحافظات الأربع وفي المجالات أخرى يعاني جنوب كوردستان من نقص الحاد في الخدمات.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

لهذا كانت الحركة الكوردية تطالب بتخصيص جزء من عائدات العراق النفطية، والموارد الأخرى ومن المنح والمساعدات والقروض الممنوحة للحكومة العراقية، لمنطقة الحكم الذاتي تتناسب مع نسبة سكان المنطقة من إجمالي سكان العراق لتصرف على المشاريع العمرانية والصناعية والزراعية وغيرها من المشاريع التنموية في جنوب كوردستان(مكتب السياسي، ١٩٨٨، ص٨٣).

وأخذت حدة المعارك تشتد بين بغداد والكورد منذ ٣ حزيران ١٩٧٢ وقد تركزت الاشتباكات في مناطق السليمانية وكركوك والموصل، ووفقا لتقرير أمريكي مؤرخ في ١٣ حزيران ١٩٧٢ نقلا عن وكالة الأنباء العراقية بان الاقتتال بدأ منذ الأسبوع الأول بسبب النزاع بين اليزيدين وإحدى القبائل العربية المحسوبة على حكومة بغداد والتي أدت إلى تدخل الجيش العراقي وقوات البيشمركة في النزاع حتى تم استخدام الطائرات لضرب معاقل القوات الكردية مما تسبب بقتل وإصابة حوالي ٣٠ -٥٠ شخصا من كلا الطرفين، ومحاولةً لتهدئة الوضع قدم إلى بغداد وفد كوردي وقدموا خارطة طريق لإنهاء الصراع الدائر بين الطرفين تقوم على انسحاب كل القطاعات العسكرية من كردستان مقابل امتناع القوات الكردية من التعرض للمنشآت النفطية وقواعد الجيش العراقي("F. R. U. S" , 1972,p.320).

رد الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٢ على مذكرة حزب البعث في ٢٣ أيلول ١٩٧٢ وجاء فيها بخصوص تعريب المناطق الكردية مايأتي: ((ممارسة الأجهزة الحكومية والحزبية لسياسة التعريب في كوردستان بعد أشهر من إعلان اتفاقية آذار لاسيما في محافظات كركوك وديالى ونينوى، وسعيهم المستمر لإبعاد أبناء المنطقة الأصليين من الكورد، حيث إن بيان آذار أشار إلى إعادة سكان القرى العربية والكوردية إلى أماكنهم السابقة، لكن الحكومة فقط سمح لسكان قريتين من مجموع ٢٢ قرية كردية بالعودة إلى قراهم وهم(قرية ياروللي وقةرغةتو) في كركوك مع عدم السماح لهم ببناء دور لهم خارج المنطقة المحرمة في أراضيهم، بالإضافة إلى تشجيع بعض رؤساء القبائل العربية في شراء الأراضي من الإقطاعيين الكورد من اجل إسكان العشائر العربية محلهم ولاسيما في قرى ومقاطعات في سنجار وخانقين (مكتب السياسي، ١٩٩٨، ص٧٥).

وإزاء هذا الوضع المعقد تم تشكيل لجنة عليا لإدارة المحافظة من ممثلين(غانم عبد الجليل من حزب البعث، وسامي عبد الرحمن من الحزب الديمقراطي الكردستاني ومكرم الطالباني من الحزب الشيوعي العراقي) وقد خرجت اللجنة بمجموعة من الإجراءات ومنها عدم إجراء أي تغيير سكاني في المحافظة، عدم نقل أو تعيين أي موظف من والى المحافظة إلا بموافقة

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

اللجنة، تتمتع جميع القوميات بحقوقهم الثقافية والاجتماعية والمساواة بينهم. (مكرم طالباني، ٢٠١١، ص ٤٢٢).

وافق البعث على هذا الاقتراح إلا انه لم يحظ بموافقة القيادة الكوردية بحجة إن حكومة البعث سيستمر بسياسة التغيير الديمغرافي من وراء ظهر اللجنة إذا زادت القدرات المالية للحكومة جراء تأميم النفط. واقترح الشيوعيون جعل كركوك مدينة للتآخي، يكون لها وضع خاص وإدارة خاصة، يتمتع جميع القوميات فيها بحقوقها الثقافية والاجتماعية. ويقال بأن نائب رئيس الحكومة العراقية آنذاك صدام حسين أقترح تقسيم المدينة، قسم الشرقي(شرقي وادي خاصة) للكورد والقسم الغربي للعرب والتركمان. (مكرم طالباني، ٢٠١١، ص ص٤٢١ -٤٢٢).

تجلى موقف القيادة الكوردية في تلك الأوضاع المشحونة بين الطرفين في مشروع قانون الحكم الذاتي المقدمة للحكومة العراقية من قبل الحركة الكوردية قبل تجدد النزاع المسلح بينهما في الفقرة التالية((يتكون الإقليم من محافظات كركوك، السليمانية، اربيل، دهوك والاقضية والنواحي التالية بحدودها الإدارية الحالية(سنجار، تلعفر، شيخان، عقرة، الحمدانية، تلكيف، خانقين، المنصورية، مركز قضاء المقدادية(شهربان)، مندلي(عدا ناحية بلدروز))، كما نصت المادة السادسة من المشروع نفسه(عاصمة كوردستان الاوتونومية هو كركوك ويجوز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة)(مكتب السياسي، ١٩٩٨، ص ٧٣ -٧٤).

وبعد فشل المفاوضات بين الطرفين، أصدرت الحكومة العراقية ومنذ بداية سنة ١٩٧٤ مجموعة من القرارات والإجراءات أحادية الجانب ومنها الغاء لجنة السلام واستحداث اللجنة العليا لشؤون الشمال برئاسة صدام حسين وعدد من الأعضاء اغلبهم من قيادة حزب البعث بموجب قرار رقم(٦٧) لمجلس قيادة الثورة(المنحل) في ١٩٧٤/١/٢١ بصلاحيات مطلقة(الوقائع، ١٩٧٤، ص٤)، وفي ١١ آذار ١٩٧٤ أعلنت الحكومة العراقية، من جانب واحد قانون الحكم الذاتي رقم (٣٣)(الوقائع، ١٩٧٤، ص ٣ -٧)، الذي وضع الإطار القانوني لمنطقة الحكم الذاتي في كوردستان، ولكن بعد تقليصها بدرجة كبيرة بحيث كانت منطقة الحكم الذاتي لا تضم إلا نصف الأراضي التي يطالب بها الكورد مع استبعاد كركوك بطبيعة الحال.

وبموجب قرار رقم(٢٤٧) في ١١ نيسان ١٩٧٤ لمجلس قيادة الثورة(المنحل) في استبعاد كركوك وتوابعها من الحكم الذاتي بعد أن نص القرار تعديل الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠ لإضافة فقرة((تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقا لما يحدد بقانون)(الوقائع، ١٩٧٤، ص١).

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوێ کوردی

أما موقف القيادة الكوردية إزاء قرارات حكومة بغداد ولاسيما بعد تجدد القتال بين الطرفين في سنة ١٩٧٤ اعد حزب الديمقراطي الكوردستاني مشروع القانون الأساسي لولاية كوردستان الفدرالية ليكون أساس الاتفاق في حالة وجود أجواء ملائمة لمفاوضات جديدة مع الحكومة المركزية، حيث نصت المادة الثالثة من المشروع على أن تتكون ولاية كوردستان الفدرالية من محافظات كركوك، السليمانية، اربيل، دهوك واقضيه سنجار وتلعفر وشيخان وعقرة والحمدانية وتلكيف وخانقين ومركز المقدادية(شهربان) ومندلي(عدا ناحية بلدروز) وناحية المنصورية وذلك بحدودها الإدارية الحالية) ، كما نصت المادة السابعة على أن تكون عاصمة ولاية كوردستان الفدرالية مدينة كركوك ويجوز عند الضرورة اتخاذ مكان أخر عاصمة لها)(المكتب السياسي، ١٩٩٨، ص٧٤).

استمرت حكومة بغداد بسياسة التغيير الديموغرافي في مناطق الغنية بالنفط في جنوب كوردستان، حيث تم ترحيل عدد كبير من الموظفين الكورد من محافظة كركوك لأسباب إدارية وسياسية إلى جنوب العراق وتم إسكان موظفين عرب آخرين مكانهم وفي ناحية زمار التابعة لمحافظة الموصل تم في ٢٤ أيلول ١٩٧٤ ترحيل وتهجير أهالي٢٤ أربع وعشرون قرية تابعة لناحية زمار كان يسكن هذه القرى العشائر الكوردية الأصيلة(الهسنيان، موسى ره ش وعشيرة الميران) ومع معاودة الثورة عام ١٩٧٤ تم تفريغ المنطقة الحدودية مساحة ١٠ كيلومترات من سكانها. (دهوكى، ١٩٩٣، ل ل٧٣ -٧٤).

وبعد انهيار الحركة الكردية في ٦ آذار ١٩٧٥ بموجب اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران بوساطة الجزائر، أقدم الحكومة العراقية على تنفيذ كل صنوف التعريب ولاسيما في كركوك واشتملت على إجلاء الكورد من مدينة كركوك وبناء أحياء عربية داخل المدينة وتوطين العرب فيها وإنشاء قرى حديثة حول كركوك ثم استقدام العرب من جنوب العراق ووسطه لتوطينهم هناك، وصدرت قرارات من مجلس قيادة الثورة(المنحل) بخصوص ذلك ومنها: على سبيل المثال بموجب قرار(٣١)وقرار (٢٣٦) لمجلس قيادة الثورة (المنحل)، إعطاء الصلاحية للسلطات المحلية في كركوك في استملاك الأراضي والمقاطعات داخل مركز قضاء كركوك وبيعها إلى الموظفين والعمال(الوقائع العراقية، ١٩٧٥، ص٢).

استغلت الحكومة العراقية فرصة النكسة في سنة ١٩٧٥ وبدأت بعملية التعريب في مدينة كركوك والمناطق الأخرى أمام أنظار العالم، حيث تم تدمر ١٢٦٦ قرية وترحيل أهاليها إلى جنوب العراق. (دهوكى، ١٩٩٣، ل٧٤). وبموجب قرار (٣٦٩) لمجلس قيادة الثورة المنحل في ٣١ آذار ١٩٧٥ تم الاستيلاء على أراضي كثيرة وتحويل ملكيتها إلى الإدارة المحلية لمحافظة كركوك

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

مقابل تعويض دينارين ونصف لكل دونم من الأراضي، وكانت حجة البعث في الإجراء هو إن الأراضي تقع ضمن المحرمات العسكرية ومنشات شركة النفط ومن اجل المصلحة العامة تم تحويل ملكيتها وكانت تقدر مساحة هذه الأراضي بحدود (١٣٥٠٢٢) دونم في مقاطعات مختلفة ففي قضاء دبس والتي كانت حقول باي حسن النفطية ضمنها تم استملاك (١٧٤٣١) دونم، وفي كركوك وقره حسن التي كانت مقر شركة النفط وضمنها حقول باباطرطر تم استملاك(٥٨٠٦٠) دونماً، وفي يايجي وتازه خورماتوو تم استملاك (١٦١٥٢) دونماً، وفي قضاء طوزخورماتو والتي تضم حقول جمبور تم استملاك(٢٨٨٧١) دونماً، وكل هذه الأراضي ضمن الجغرافية السكانية لتواجد الكورد (الوقائع العراقية، ١٩٧٥، ص٥ -٦)، وعلى الرغم من استملاك تلك الأراضي وبأي حجج قانونية، لكن الغريب هو مقدار التعويض القليل حيث لكل دونم من الأراضي تم تعويض سكانها الأصليين بدينارين ونصف في سنة ١٩٧٥، وفي ٨ أيار ١٩٢٨ تم تعويض أصحاب الأراضي في مقاطعات معينة في حقول كركوك النفطية من قبل شركة النفط التركية بمبلغ ٣٠ دينارا للدونم الواحد في تلك الفترة والفرق كبير جداً(د.ك.و.، ١٩٢٨، و٩٥، ص١٠٦).

وضمن السياسة التغيير وتقليص الحدود الإدارية لمحافظة كركوك اصدر مجلس قيادة الثورة(المنحل) قرار رقم(٦٠٨) في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٥ لفك ارتباط قضائي جمجمال وكلار من محافظة كركوك وإلحاقها بمحافظة السليمانية(الوقائع العراقية، ١٩٧٥، ص١)، وبهذا استطاعت الحكومة استقطاع ألاف الكيلومترات من الحدود الإدارية لمحافظة كركوك ولاسيما القضائيين ذات الأكثرية الكوردية.

وفي محاولة أخرى من قبل الحكومة العراقية في تعريب كركوك هو إصدار قرار رقم(٣٨١) لمجلس قيادة الثورة(المنحل) في ٢٠ كانون الأول ١٩٧٥، بتوجيه المصرف العقاري في كركوك بإقراض الموظفين والعمال في المدينة مبلغا من المال تتراوح ما بين(٥٠٠ -١٠٠٠) دينار من اجل إكمال دورهم السكنية(الوقائع العراقية، ١٩٧٥، ص٣).

استمرت الحكومة العراقية في إصدار القرارات من اجل استقطاع المناطق ذات الأكثرية الكوردية في حدود الإدارية لكركوك وإضافة مناطق ذات الأكثرية العربية إليها واستحداث محافظات واقضيه ونواحي جديدة في سنوات اللاحقة بعد نكسة ١٩٧٥[٢] لذلك اضطر ألاف من الأسر الكوردية إلى الهجرة إلى إيران، ويجدر القول هنا إن أنظمة الحكم في العراق كانت تخطط بصورة دائمية لتغيير ديموغرافية جنوب كوردستان، وأتبع البعث هذا النهج وبصورة خاصة بعد

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

اتفاقية الجزائر(محمد، ٢٠٠٥، ص١٩؛زاده، ٢٠١٣، ل٢٥٠). لهذا كانت شدة استهداف الكورد في كركوك تبلغ ذروتها في فترات خطيرة من انعدام الاستقرار السياسي بعد نكسة سنة ١٩٧٥.

إن تطبيق سياسة الترحيل وتعريب المناطق النفطية في جنوب كوردستان ولاسيما كركوك كان ولازال عاملاً رئيساً في عدم التوصل إلى حل جذري للقضية الكردية في العراق وتدخل الدول الإقليمية والدولية في الموضوع من اجل مصالحهم.

ثالثاً: المواقف الإقليمية والدولية من القضية الكوردية ومشروع الحكم الذاتي.

إن الحركة الكردية المسلحة في العراق كانت ضحية تشابك المصالح والمشاكل الإقليمية المتمثلة بمشاكل الحدود بين إيران والعراق والصراع الإسرائيلي -العربي والمصالح النفطية للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وكانت كركوك تمثل نقطة جوهرية في حراك القضية الكوردية، إذ استغلت تلك الدول الحركة الكوردية من اجل مصالحها السياسية والاقتصادية في تلك الحقبة.

كانت إيران تهدف من دعمها للكورد استخدامهم كورقة ضغط تستخدمها ضد الحكومة العراقية بسبب طبيعة العلاقة المتردية بين الطرفين على مدى التاريخ، فبعد الإطاحة بالنظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق تدهورت العلاقات العراقية الإيرانية مرة أخرى، وبدأت المناوشات والتجاوزات الحدودية بين البلدين، ولم تنتج مساعي الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية ولا حتى المفاوضات المباشرة بين البلدين خلال السنوات ١٩٦١ -١٩٦٦ إلى حل سلمي، ففي ١٩ نيسان ١٩٦٩ ألغت حكومة إيران معاهدة سعد آباد سنة ١٩٣٧ من جانبه واستمر التوتر في العلاقات، كما تدخل البلدين في شؤونهم الداخلية من خلال دعم الحركات السياسية والمسلحة المناوئة لهما ولاسيما القضية الكوردية(احمد ومراد، ١٩٩٢، ص ١٩٩ -٢٠٠)، وعليه كانت القضية الكوردية بالنسبة لإيران ورقة رابحة لفرض إرادتها وشروطها متى ما تطلب الأمر. إذ أجمعت كل الوثائق المعاصرة على إن إيران كانت احد ابرز الداعمين للحركة الكوردية المسلحة ماليا وعسكريا في نزاعها مع حكومة بغداد(أللهيبي، ٢٠٢٠، ص٣٨٣)، ولم يكن هدفها في ذلك تحقيق المصالح القومية للكورد بل كانت ضمن دائرة الصراع الإقليمي بين طهران وبغداد.

عمل الاتحاد السوفيتي من خلال علاقاتها الطبيعية مع العراق جعله جسراً للوصول إلى منطقة الخليج العربي وتعزيز طموحاتها الإقليمية والدولية في المنطقة انطلاقا من الأراضي العراقية، بالمقابل كانت الحكومة العراقية ترنو إلى الاستفادة من التقارب مع الاتحاد السوفيتي في سبيل تعزيز نظامها السياسي والعسكري.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ لێکۆلینێن کوردی

فمنذ منتصف العقد السادس حاولت الحكومة العراقية إتباع سياسة خاصة تجاه القطاع النفطي على اثر قانون رقم(٨٠) لسنة١٩٦١ وتمخضت عنها تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية لتحل محل الشركات النفطية الأجنبية العاملة في حقول العراق في المستقبل، ومن اجل تنفيذ السياسة الجديدة، أرادت الحكومة تقليل سيطرة الشركات الأجنبية ولاسيما شركة(I.P.C) والبحث عن اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع دول أخرى غير الدول ذات المصالح النفطية في شركة(I.P.C) ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكان الاتحاد السوفيتي أمل الحكومة العراقية في تحقيق تلك الغاية (Edith&Penrose,1988,p.395).

وعلى هذا الأساس دخلت العلاقات العراقية -السوفيتية مرحلة جديدة من تاريخها ففي عام ١٩٦٩ كان الاتحاد السوفيتي يحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول المصدرة للعراق، والمرتبة الرابعة لقائمة المستوردين(غرفة التجارة، ١٩٦٩، ص٨٦)، أما فيما يخص المجال النفطي دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من خلال التعاقد بين شركة النفط الوطنية العراقية ومؤسسة سوفيتية في ٢١ حزيران ١٩٦٩ الذي تعهد فيه الجانب السوفيتي بتجهيز الجانب العراقي بكافة المستلزمات والخبرات التقنية لجميع مراحل الصناعة النفطية العراقية (الوقائع العراقية، ١٩٧٢، ص١)، ومن هذا الباب بدأت مساعدات الحكومة السوفيتية لحكومة العراقية ليس في الجانب الاقتصادي بل حتى في الجانب السياسي أيضا والذي كان لها الأثر المباشر على قرارات وتوجهات الحكومة العراقية في جميع النواحي في العقد السابع من القرن العشرين.

إن الإستراتيجية السوفيتية منذ سنة ١٩٦٤ كانت تدعو إلى تأييد بغداد والكورد في آن واحد، ولم يلق استئناف النزاع المسلح العراقي -الكوردي في نيسان ١٩٦٥ استحساناً من الاتحاد السوفيتي بسبب توجهات السياسة السوفيتية في تلك الفترة في دعم الحكومات العربية ضد الكتلة الغربية في الشرق الأوسط واحتواء القضية الكوردية في تلك الفترة(هول، ٢٠٠٦، ص٣٩٣).

فقد أتبعت الحكومة العراقية استغلال الفرصة لتقوية مكانته داخليا وخارجيا وسحب البساط من تحت الحركة الكردية لاسيما بعد الضغط الذي واجهته من قبل الاتحاد السوفيتي لتشكيل حكومة الوفاق الوطني تضم ممثلين من الكورد وكان من مصلحة الاتحاد السوفيتي إنها حالة النزاع العراقي – الكردي لضرب مصالح الدول الأخرى في المنطقة والتي كان لها دور بارز في المسألة الكوردية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وإيران نتج عن ذلك بيان ١١ آذار بمباركة سوفيتية(F. R. U. S" ,1972,p.310").

ففي إحدى تقارير وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخ في ١٤ نيسان ١٩٧٠، جاء تحت عنوان (الضغط السوفيتي في سبيل عقد اتفاق كردي -عراقي)، وكان السوفيت يتبعون أسلوب التوازن

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

في علاقاتهم بالكورد والحكومة العراقية فهم لم يتخلوا عن تزويد العراق بالأسلحة ولا عن اتفاقاتهم النفطية وقال التقرير ربما أراد السوفيت أن يؤدوا دورا اكبر في المنطقة عن طريق بوابة العراق والكورد("F. R. U. S" ,1971,p.72)

وقد تحققت إرادة السوفيت بعقد اتفاق بينهم وبين بغداد عندما زار وفد عراقي موسكو في شباط ١٩٧٢ مما فتحت مرحلة جديدة من التعاون بين الطرفين، وتمخضت عنها اتفاقيات في الجانب العسكري وتقديم عدة مقترحات في هذا الجانب منها الطلب السوفيتي بإنشاء نظام دفاعي مشترك ومقترح عراقي بتأميم جميع المنشآت النفطية "F. R. U. S" ,1972,p.20505)).

في ٩ نيسان ١٩٧٢ زار الوفد السوفيتي بغداد وتم التوقيع على اتفاقية الصداقة بين بغداد وموسكو وكان شرط الوحيد لموسكو هو توقيع على ميثاق وطني تضم حكومة بغداد والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني، وفي أواخر شهر شباط زار الوفد السوفيتي كردستان العراق والتقى بالقيادة الكردية من اجل إقناعهم بالدخول في الميثاق الوطني، لكن مصطفى البرزاني هاجم بشدة سياسة حكومة بغداد العدائية، وعدم التزامها بتطبيق بنود بيان ١١ آذار ، ومع ذلك لم يغلق البرزاني الباب أمام المشروع السوفيتي، فقد طالب حكومة بغداد عن طريق الوفد السوفيتي بتقديم حسن النية في التعامل مع القضية الكردية، وقدم قائمة مطالب كشرط للموافقة على المشروع السوفيتي، منها استكمال إجراءات الحكم الذاتي وفق بنود بيان ١١ آذار ١٩٧٠، وإلحاق كركوك بالحكومة الكوردية المستقبلية، ومطالبة بخمس إيرادات العراق النفطية بما يتناسب مع حجم الكورد السكاني.("F. R. U. S" ,1972,p.20505)

على أية حال، أدت المساعدات العسكرية السوفيتية إلى تطوير قدرات العراق العسكرية. ففي تموز ١٩٧٣ أشارت التقديرات إلى استلام العراق ٣٠٠ طائرة مقاتلة سوفيتية الصنع ومئات الدبابات. لقد كانت المساعدات العسكرية مصحوبة بصفقات مساعدات اقتصادية مهمة، ركزت بشكل خاص على الاقتصاد النفطي العراقي، ودعم البنية التحتية بدون مساعدة غربية(لامبرت، ٢٠٠٨، ص٧٤).

أما الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مهتمة كثيراً بالتواصل مع الحركة الكردية في العراق منذ البداية بسبب شكوكها إزاء بعض رموز القيادة الكردية التي أقامت في الاتحاد السوفيتي وتدربت فيه، إلا إن الأمر الذي دفع بأمريكا لتفعيل فكرة تقديم الدعم للكورد هو ازدياد التقارب العراق والاتحاد السوفيتي خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ -١٩٦٣ ولاسيما قيام الحكومة العراقية بإصدار قانون رقم(٨٠) لسنة ١٩٦١ لتقليص مناطق امتياز شركة(I.P.C.)) (Muhammed,2012.pp.66-68، ولكن تغيير الدعم الأمريكي إلى جانب حكومة عبد السلام عارف

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ لێکۆلینێن کوردی

سنة ١٩٦٣ وكانت بتزويد العراق بكميات كبيرة من المعدات العسكرية لقضاء على الحركة الكوردية (اللهيبي، ٢٠٢٠، ص٣٨١)، حيث إن الإدارة الأمريكية كانت تسير وفق مصالحها في التعامل مع القضية الكردية.

ومع تولي ريشارد نيكسون(R.Nixon)(١٩٦٩ -١٩٧٦) رئاسة الولايات المتحدة حدث تطوران مهمان في العلاقة بين إستراتيجية وزارة الخارجية الأمريكية والحركة الكوردية في العراق إذ تم اعتماد مبدأ نيكسون (١٩٦٩ -١٩٧٤) وهو قيام الولايات المتحدة بتوسيع مفهوم الاحتواء ولاسيما كل من إيران والمملكة العربية السعودية، ومع جهات غير رسمية فاعلة ومنها كورد العراق، وبهذه الوسيلة تمنع توسع الاتحاد السوفيتي في المنطقة والحفاظ على مصالحها النفطية في الخليج(الشويلي، ٢٠٠٧، ص ص ٢٢ -٤٨).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى في القضية الكردية أفضل وسيلة للتعبير عن تدهور العلاقات الأمريكية–العراقية وكانت ترى انه من الممكن استغلال المشكلة بين بغداد والكورد وغايتها في ذلك الضغط على العراق وتأليب القوى الإقليمية الفاعلة ولاسيما إيران ضد العراق وأيضا من اجل الحفاظ على مصالحها النفطية في شركة (I.P.C) (Kiely,2009,pp.38-39).

بشأن التهديدات الكوردية لمهاجمة المنشآت النفطية في كركوك قال سام اندروز(S.Andrews) سكرتير(الاتحاد الأشوري الأمريكي) في ٢٩ أيار ١٩٦٩ أنهم اجروا محادثات مع مصطفى البرزاني، الذي سلم بدوره رسالة موجه إلى وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز (W.P.Rogerd، عن طريق ممثله الرسمي في واشنطن شفيق قزاز، إذ طلب فيها على وجه التحديد نقل الرسالة إلى الإدارة الأمريكية على انه يتعرض لضغوط من أتباعه لشن هجمات على منشآت كركوك النفطية، وسينظر الكورد بجدية في هذا الأمر في المستقبل، (F.R.U.S,1969,p.26.) ومنطقياً إن النفط كان يوفر دخل لحكومة بغداد والتي استخدمته بدورها من شراء الأسلحة لمهاجمة الحركة الكوردية.

سلم شفيق قزاز ممثل الحركة الكردية في واشنطن الرسالة إلى حكومة واشنطن بتاريخ ١٣ تموز ١٩٦٩، أشار فيها إن المشكلة مع بغداد أخذت بعدا خطيرا قد تضطر فيه القوات الكردية إلى انتهاج العمل العسكري ضد المنشآت النفطية التي تعد مصدراً حيوياً للاقتصاد العراقي وان استهدافها سيؤدي إلى زعزعة سياسة العراق التسليحية. (F. R. U. S" , 1971,p.222.")

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوێ کوردی

كان الموقف الأمريكي من بيان آذار حيادياً بحجة إنها لا تدخل في مشكلة تعدها داخلية بالنسبة للعراق، وإنهم ينظرون إلى الوضع الكردي في العراق من الناحية الإنسانية لما يعانون من مشاكل مع السلطة، وفي ١٤ آذار ١٩٧٠ أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية سفارتها في طهران عن وجهة نظرها حول بيان ١١ آذار ((في حين تتفق على الاتفاق التسوية المعلنة مع الحكومة العراقية والكورد، إلا إننا نرى المسألة الأساسية هي إلى إي مدى ستتمتع المنطقة الكردية بالحكم الذاتي))(أيوب البرزاني، ٢٠١١، ص٣٢٩).

بحثت الإدارة الأمريكية وبشكل موسع موضوع دعم الكورد طوال سنة ١٩٧١، وبتوسط من إيران ناشد مصطفى البرزاني في ١٠ آذار ١٩٧٢ من جديد الإدارة الأمريكية عبر مكتب وكالة المخابرات المركزية في طهران من اجل إرسال المساعدات العسكرية له(العبيدي، ٢٠٠٥، ص ١٠١). وأسهمت الإدارة الأمريكية فيما بعد في دفع إيران نحو دعم الحركة الكوردية المسلحة، في خضم التنافس الأمريكي -السوفيتي في الشرق الأوسط والتنافس الإيراني - العراقي في الخليج العربي(كيسنجر، ٢٠٠٥، ص٤٤٥).

في زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى إيران مابين ٣٠ -٣١ أيار ١٩٧٢، وعد نيكسون شاه إيران بدراسة مقترح المساعدات الأمريكية لكورد العراق، وبعد يوم من المحادثات في طهران، أصدرت الحكومة العراقية قرار تأميم حصة شركة (I.P.C)في ١ حزيران ١٩٧٢(قدورة، ٢٠١٦، ص ١٣ -١٤)، والذي يعد نقطة تحول في سياسة العراق الخارجية في التقرب من الاتحاد السوفيتي ومعاداة الغرب، لذلك بدأت أمريكا تفكر بتقديم مساعدات مباشرة وعبر حليفها إيران إلى الكورد من اجل الضغط على نظام الحكم في بغداد نتيجة تأثير قرار التأميم على مصالح الشركات الأمريكية بصورة مباشرة.

إذ كانت نسبة المصالح الأمريكية تبلغ ٢٣,٧٥٪ من حصة شركة نفط العراق وبهذا الصدد، تؤكد مذكرة رئيس قسم الشرق الأوسط إلى دائرته الرئيسة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على إن الولايات المتحدة بدأت تفكر بجدية لقلب نظام حكم حزب البعث في العراق وذلك لان((إحلال نظام جديد محل البعث يسمح لنا بالعودة إلى حقول النفط))(قدورة، ٢٠١٦، ص ١٣ -١٤)، ويقصد بها من حقول النفط في كركوك لانه بموجب قانون (٨٠) لسنة ١٩٦١ تقلصت مناطق الامتياز النفطي لشركة (I.P.C) في حقول كركوك النفطية بنسبة ٠,٥٪، كما أن قرار التأميم شمل تأميم أعمال شركة (I.P.C) في حقول كركوك فقط.

من الواضح انه عندما طلب البارزاني مساعدات من الإدارة الأمريكية لم تكن العراق قد أمم نفطه بعد (البرزاني، ٢٠٠٢، ص ٣٣٩) لكن المفاوضات كانت جارية بخصوص التأميم

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ لێکۆلینێن کوردی

والحكومة العراقية كانت مستمرة في تحضيراتها من اجل التأميم(عباس، ٢٠١٧، ص٧٨ -٨٨)، ففي الحقيقة إن كل محاولات القيادة الكردية الحصول على الدعم الأمريكي للحركة منذ تموز ١٩٦٩ إلى حزيران ١٩٧٢ لم تلقى صدى من قبل الإدارة الأمريكية، لان إحدى النقاط التي أثارته نزاعها مع حكومة بغداد هي تهديد المنشآت النفطية في كركوك ومناطق خانقين وعين زالة، والسبب يعود إلى إن الجانب الأمريكي كان له مصالح نفطية مشتركة كما ذكرناه سابقاً، وبعد حزيران ١٩٧٢ بدأ الدعم المالي والتسليح يأتي من الجانب الأمريكي إلى القيادة الكردية والسبب يعود إلى قرار تأميم النفط، وليس إيماناً من أمريكا بشرعية القضية الكوردية.

كانت هناك دافع أخرى وراء الدعم الأمريكي للكورد. فقد رأى كيسنجر نفوذاً سوفيتياً متنامياً في الشرق الأوسط، ويتمثل في وجود ١٥٠٠ عسكري في مصر، ومعاهدة التعاون والصداقة السوفيتية -العراقية في ٩ نيسان ١٩٧٢ التي نصت على تقديم مساعدات عسكرية للعراق، والمساعدات العسكرية السوفيتية لسوريا. كل هذا أعطى الأفضلية لتجهيز إيران بكميات أضافية من المساعدات العسكرية الأمريكية(كيسنجر، ٢٠٠٥، ص ٤٨٦ -٤٩٩)، هذا وإن إيرادات النفط المتزايدة من قرار التأميم ستسمح لنظام البعث بزيادة حجم الجيش وبناء ترسانة من الأسلحة المتقدمة، وقد افزع هذا إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية (لامبرت، ٢٠٠٨، ص٧٣).

وفي خضم التدخل الدولي للقضية الكوردية اتبعت حكومتا بغداد وطهران سياسة استخدام القضية الكوردية كورقة في سبيل الضغط المتبادل، فمثلا في أعقاب تردي العلاقات العراقية الإيرانية بعد سيطرة طهران على جزر الإمارات الثلاث في سنة ١٩٧١، قامت حكومة بغداد بتهجير ٦٠ ألف عائلة من الكورد الفيلين بحجة التبعية الإيرانية حسب احد تقارير وزارة الخارجية الأمريكية. وفي الوقت ذاته بدأت بمساومة قيادة الحركة الكوردية انه في حال إثارة الكورد الإيرانيين على الثورة والانتفاضة ضد حكومة طهران فان مطالبهم ستكون محل ترحاب من جانب بغداد وهذا ما رفضته القيادة الكردية("F. R. U. S" 1972,p.310).

أورد التقرير الأمريكي في ١٣ حزيران ١٩٧٢ تحليلا لأسباب صدام القوات الكردية والقوات العراقية في الموصل إلى تحريض طهران للقيادة الكوردية في إثارة المشاكل مع حكومة بغداد، ولاسيما إن القيادة الكردية توصلت إلى حقيقة مفادها إن الحكومة العراقية انقلبت على بنود بيان ١١ آذار، وكانت عملية ضرب المنشآت النفطية في كركوك ابرز الخطط التي اتبعتها القيادة الكردية في التعامل مع حكومة بغداد على الصعيد العسكري، وكان من المقرر تصعيد العمليات العسكرية منذ أيلول ١٩٧٣، وقد حذر احد تقارير وكالة المخابرات الأمريكية(CIA) في ١٨

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

أيلول ١٩٧٤ من مغبة إتباع هكذا نوع من التصعيد العسكري مع الحكومة العراقية، وقال مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي سكوكروفت(Scokroft) إن مثل هكذا هجمات ممكن أن تولد هجمات شرسة وعنيفة من جانب حكومة بغداد على معاقل القوات الكردية، وتوقع سكوكروفت إن بغداد ستقوم بهجمات مماثلة على منشآت عبادان النفطية في جنوب إيران(F. R. U. S" ,1974,p.262)، ومن المحتمل إن وكالة الاستخبارات الأمريكية قد أوصلت مثل هكذا معلومات والمخاوف إلى الحكومة الإيرانية فيما بعد، فكانت الحكومة العراقية مقتنعة بأنه لولا المساعدات العسكرية والمالية لإيران وأمريكا لم يتمكن الكورد من تنفيذ مثل هكذا هجمات على المنشآت النفطية.

وبحلول سنة ١٩٧٣ كان البرزاني يهدد حكومة بغداد بحرب شاملة ما لم تسحب قواتها في مناطق كوردستان، لأنه شعر بالخوف من خسارة الكورد لحقوقهم في امتيازات النفط في جنوب كوردستان. وانسجاماً مع هذا النهج، نقل عن البرزاني قوله اذا كان الدعم الأمريكي" قوياً بدرجة كافية فإننا نستطيع السيطرة على حقول نفط كركوك وإعطائها لشركة أمريكية لتشغيلها(لامبرت، ٢٠٠٨، ص٤٧).

في ١١ آذار ١٩٧٤ أعلنت الحكومة العراقية عن قانون رقم(٣٣) للحكم الذاتي ليدخل حيز التنفيذ. ورد الحزب الديمقراطي الكوردستاني في اليوم التالي برفض القانون، ودعا الكورد إلى مواجهة الحكومة بالقوة إذا دعت الضرورة. ولم يلبث القتال أن اندلع في ١٤ آذار، ودعت إذاعة صوت كوردستان الواجهة الإعلامية لحزب الديمقراطي الكوردستاني، الكورد إلى حمل السلاح والانضمام إلى القوات الكوردية (لامبرت، ٢٠٠٨، ص٧٨).

أما العلاقات الإقليمية للعراق مع إيران وتركيا في خضم اندلاع النزاع المسلح بين حكومة بغداد والحركة الكوردية بعد رفض مشروع الحكم الذاتي، فإيران والعراق تبادلا الاتهامات وتصاعدت حدة التوتر، ووصلتا إلى مفادها إن لا استقرار ولا سلام دائم ما لم يجتمع ممثلي الدولتين وجها لوجه للبحث عن مشاريع تجنب الطرفين لاقتتال المباشر في المستقبل، أو على أقل تقدير في الوقت الحالي، وعليه تم التوصل إلى عقد اتفاق ينهي حالة الاتهامات والمشاحنات بين الطرفين، وأثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط(الأوبك) في الجزائر في آذار ١٩٧٥، تقدم الرئيس الجزائري هواري بومیدين بمبادرة لحل الخلافات العراقية –الإيرانية، من خلال الاجتماع المباشر بين شاه إيران(محمد رضا شاه) ونائب الرئيس العراقي(صدام حسين) ونتج عنه توقيع اتفاقية الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥ لحل المشاكل بين البلدين والتأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الجانبين (جريدة الثورة، ١٩٧٥، ص١).

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

والتي بموجبه أغلقت الحدود من الجانب الإيراني والتركي على الحركة الكوردية وبدأت حكومة بغداد بشن هجمات على مناطق جنوب كوردستان و تعرضت الحركة إلى النكسة وتوقفت طموحات القومية المشروعة للكورد حيث اعتبرت تلك الطموحات خطراً على مصالح السياسية والاقتصادية للحكومة المركزية والدول الإقليمية والدولية.

وأشارت أراء المراقبين في الشأن السياسي بان تغيير رأي إيران تجاه القضية الكوردية ووقوف المساعدات وقبولها بالاتفاقية يرجع إلى عدد من العوامل منها تفوق العسكري العراقي على الكورد، والاهم مخاوف إيران من احتمال أن يحصل تصعيد في الحرب بحيث تعرض مصافي النفط الإيرانية للخطر ، وإمكان إغلاق الخليج الفارسي وتحدد الصراع إلى البلدان المجاورة، الأمر الذي يزعزع استقرار سوق النفط، واحتمال يودي إلى مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (لامبرت، ٢٠٠٨، ص٨٤).

وعلى الرغم النكسة بقت مخاوف القوى الدولية على مصالحها النفطية، ففي تقرير آخر لوكالة الاستخبارات الأمريكية المؤرخة في ١ أيار ١٩٧٥ والذي أشارت إلى إن الإصرار من جانب الكورد في مواصلة القتال مع حكومة بغداد بالرغم من إنهاء الحركة بموجب اتفاقية الجزائر، وقال التقرير انه من المحتمل إن تكون المنشآت النفطية والمؤسسات الحيوية الاقتصادية هي الهدف المباشر للكورد في المرحلة القادمة.("F. R. U. S" ,1975,p.286)

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى الدور التركي في المعادلة الإقليمية حول القضية الكوردية في تلك الفترة، فعلى الرغم إن تركيا كانت منشغلة بمشاكلها الداخلية نتيجة الانقلاب العسكري في سنة ١٩٧١، إلا إن أي موضوع يتعلق بالقضية الكوردية كانت تقف ضده بسبب الهاجس والخوف من انتشار التجربة الكوردية في العراق إلى الجزء الأخر من كوردستان في تركيا، وفي هذا الصدد تم استقبال رئيس العراق ونائبه في أنقرة خلال سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٤ للتباحث حول مدى إمكانية الحكومة التركية في مساعدة حكومة بغداد للقضاء على الحركة الكوردية وتضيق الخناق عليها، وفعلا أبدى الجانب التركي كل استعداداتها من اجل مساعدة حكومة بغداد لغلق حدودها أمام قوات الحركة الكوردية لمنع تسللها وتضيق الخناق عليهم بعد اندلاع القتال بين الحركة وحكومة بغداد خلال سنوات ١٩٧٤ -١٩٧٥(حةمة كريم، ٢٠٠٧، ل٦٩ -٧٠). وأمام مساعدات الحكومة التركية لحكومة بغداد وعدت الأخير في تقديم مشاريع للتعاون الاقتصادي بين البلدين، ومن تلك المشاريع الإستراتيجية التي تم الاتفاق عليها هو مشروع مد خطوط الأنابيب النفطية لنقل وتصدير نفط حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت ذو فائدة اقتصادية كبيرة لتركيا إلى جانب

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

امتيازات أخرى، حيث بوشر بالمشروع في تشرين الثاني سنة ١٩٧٥ بعد القضاء على الحركة الكوردية وتأمين مناطق مرور الخط والذي كان يمر بالمناطق جنوب كوردستان من نقطة الانطلاق في حقول كركوك إلى الحدود العراقية -التركية في زاخو(انتهى العمل بالمشروع في كانون الثاني سنة ١٩٧٧) (Anaz,2012,p.397).

أما بالنسبة لرأي القيادة الكوردية في عدم مساعدة أي دولة لهم في صراعهم مع حكومة بغداد في سنتي ١٩٧٤و ١٩٧٥، حيث قالوا ((إننا نخوض صراعاً غير مدعوم من الخارج، ويقف ضدنا ليس فقط الجيش العراقي بل القوات التركية والإيرانية، ونعتقد بأن أمريكا والانكليز يدافعون عن مصالحهم النفطية والإستراتيجية بدعمهم الحكومة العراقية، وأن السوفيت تخلوا عنا لنواجه مصيرنا، والصداقة التي يعبر عنها عموماً في الصحافة العالمية تجاهنا ليس لها فائدة أطلاقاً)) (ايوب البرزاني، ٢٠٠٤، ص٢٣٨)، وأشار مصطفى البرزاني لاحقاً، بعد انتهاء القتال في سنة ١٩٧٥، قائلاً " لولا الوعود الأمريكية لما عملنا بالطريقة التي قمنا بها، ولو لم تكن هناك وعود أمريكية لما وقعنا في الشرك وتورطنا إلى هذا الحد" (لامبرت، ٢٠٠٨، ص٧٩).

وكان الموقف الرسمي العربي ليس إلى جانب طموحات الشعب الكوردي، رغم إن مصر كانت أكثر مرونة في لهجتها فقد نشرت جريدة الأهرام الرسمية((بأن هناك معلومات مؤكد بان المصالح النفطية ليست بعيدة عما يجري في شمال العراق))(قفتان، ٢٠٠٤، ص١٩٨).

تعاونت الدول الإقليمية والدولية مع حكومة البعث للوقوف بوجه طموحات القومية المشروعة للكورد حيث اعتبرت تلك الطموحات خطراً على مصالحهما في المنطقة، وإن جميع المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي بدأت منذ سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٧٥ أمثلة على تعاون الدول الإقليمية والدولية ضد أهداف نضال الشعب الكوردي في جنوب كوردستان بغية حفاظهم على مصالحهم السياسية والاقتصادية ولاسيما الثروة النفطية، حيث نجد من خلال التدخلات الإقليمية والدولية أن عامل النفط منذ العقدين السادس والسابع من القرن المنصرم لعب دوراً أكثر خطورة في مصير الحركة الكوردية في جنوب كوردستان.

الخاتمة:

١. ساهمت شركة نفط العراق(I.P.C) خلال مدة استثمارها للحقول كركوك النفطية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التغيير الديموغرافي للمناطق الغنية بالنفط في جنوب كردستان وكركوك خصوصاً.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

٢. إن عملية التغيير الديموغرافي في المناطق الغنية بالنفط في جنوب كوردستان نفذت بشكل واسع وفق خطط وبرامج مدروسة من قبل حكومات بغداد في العقد السادس والسابع من القرن المنصرم واستمرت فيما بعد.

٣. إن تطبيق سياسة التغيير الديموغرافي في جنوب كردستان ولاسيما كركوك كان عاملاً رئيساً في عدم التوصل إلى حل جذري للقضية الكردية في العراق.

٤. كانت نقطة الخلاف بين القيادة الكوردية وحكومة البعث في تطبيق بنود بيان ١١ آذار هي المناطق الغنية بالنفط ضمن الجغرافية السياسية لجنوب كردستان ولاسيما كركوك.

٥. كان لقرار تأميم النفط من قبل الحكومة لتأميم عمل شركة(I.P.C) في حقول كركوك النفطية في ١ حزيران ١٩٧٢ الأثر السلبي على مشروع الحكم الذاتي ومطاليب الحركة الكوردية، ولو لم يؤمم النفط ربما تأخرت الحرب، أو ربما لم يكون باستطاعة حكومة البعث على اتخاذ قرار المواجهة العسكرية.

٦. إن التهديدات المتزايدة للقيادة الكوردية في ضرب المنشآت النفطية في كركوك في محادثاتهم مع الاتحاد السوفيتي وأمريكا والعراق كانت إحدى الخطوات غير الموفقة للدبلوماسية الكوردية في تلك الفترة، لان هذه الدول كانت متمسكة بمصالحها النفطية في شركة(I.P.C)، حيث عارضوا الفكرة الكوردية خوفا من تعرض مصالحهم النفطية في كركوك للخطر.

٧. كانت الحركة الكردية ضحية تشابك المصالح والمشاكل الحدودية المتمثلة بإيران والعراق والصراع الإسرائيلي -العربي والمصالح النفطية المتمثلة بأمريكا والاتحاد السوفيتي في كركوك.

٨. تعاونت الدول الإقليمية والدولية مع حكومة البعث للوقوف ضد طموحات الكورد، حيث اعتبرت خطراً على مصالحهم في المنطقة، وإن جميع المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية خلال السنوات ١٩٣٧ -١٩٧٥ أمثلة على ذلك، حيث نجد من خلال التدخلات الإقليمية والدولية أن النفط منذ العقدين السادس والسابع من القرن المنصرم لعب دوراً أكثر خطورة في مصير القضية الكوردية في جنوب كوردستان.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

قائمة المصادر والمراجع:

المرسوم الجمهوري:

١. مرسوم جمهوري، التشكيلات الإدارية، رقم القرار(٤٠٣)، في ١٩٦٩/٣/٣٠.

٢. مرسوم جمهوري، التشكيلات الإدارية، رقم القرار(٤٣٩)، في ١٩٦٩/٤/٣.

٣. مرسوم جمهوري، التشكيلات الإدارية، رقم القرار(٤٤٠)، في ١٩٦٩/٤/٥.

٤. مرسوم جمهوري، التشكيلات الإدارية، رقم القرار(١٣٧)، في ١٩٧٠/٢/٢٨.

٥. مرسوم جمهوري، التشكيلات الإدارية، رقم القرار(٣٨٤)، في ١٩٧٢/٩/٤.

٦. مرسوم جمهوري، التشكيلات الإدارية، رقم القرار(٤٦٠)، في ١٩٧٢/١٠/٢٥.

٧. مرسوم جمهوري، التشكيلات الإدارية، رقم القرار(٤٦١)، في١٩٧٢/١٠/٢٥.

الوثائق العراقية:

٨. دار الكتب والوثائق الوطنية(د.ك.و)، البلاط الملكي، الملفة(٣١١/١٦٩١)، شركة النفط التركية والعراقية ١٩٣٢-١٩٣٥، الوثيقة١٧.

٩- (د.ك.و)، وزارة النفط، الملفة(٤٢١٨٠٣/١٩٢)، المستخدمون العمال العراقيون وعرائضهم في ٨ أيار ١٩٢٨، الوثيقة٩٥.

الوثائق الأمريكية:

10- FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES,VOL,XXVII,1969–1976, DOCUMENTS ON IRAN AND IRAQ, 1969–1972, Memorandum of Conversation, Washington, 29 may, 1969.Edithand&E.F.Penrose, Iraq International Relations A National Development , London,1988.

11- --------, VOL , XXVII, Research Study RNAS-10, Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, May 31, 1971 , No , 310.

12- ----------, VOL , XXVII, Research Study Prepared in the Central Intelligence Agency Washington, November 1976. PR 76 100701 , Subject: IRAQ UNDER BAATH RULE, 1968-1976 , No ,317.

13- ---------, VOL , XXVII, Research Study RNAS-10, Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, May 31, 1972 , No , 310.

14- --------- , VOL , XXVII, Memorandum From the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to Director of Central Intelligence Colby , washington , 18 September 1974, subject: Response to September 7 Message to [of] the Shah , No, 262.

15- ---------- , VOL , XXVII, Paper Prepared in the Office of Current Intelligence, Central Intelligence Agency ,Washington, May 1, 1975,No , DCI / NIO 1039-1075 -286.

16- ----------, VOL, XXVII, Memorandum From the Chief of the Near East and South Asia Division of the Central Intelligence Agency (Waller) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco), Washington, March 9, 19721,SUBJECT :Intention of Kurdish Leader Al-Barzani to Approach the United States Government for Assistance; Iranian Intelligence Request for Expression of United States Government Willingness to Overthrow the Ba'thi Regime of Iraq , CSDB-312 /1101-72.

17- ----------, VOL, XXVII, Memorandum From the Director of Central Intelligence (Helms) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Secretary Rogers, and Secretary Laird, Washington, March 31, 1972 SUBJECT :Kurdish Views on Increasing Soviet-Iraqi Cooperation, Soviet and Iraqi Pressure for the Formation of a Ba'th-Communist-

Kurdish Coalition in Baghdad,and Kurdish Reservations on Negotiations with the Ba'th , D.C. 20505.

18- ----------, VOL, XXVII, Memorandum From the Director of Central Intelligence (Helms) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Secretary Rogers, and Secretary Laird, Washington, March 29, 19721 SUBJECT:Kurdish Efforts to Recruit International Support for Kurdish Position in Their Drive To Combat Closer Soviet-Iraqi Relations and Resulting Pressure on the Kurds , D.C. 20505.

19- ----------, VOL, XXVII, Memorandum of Conversation, June 13, 1969 SUBJECT :Kurdish/Assyrian Appeal for U.S. Assistance ,No , 259؛ Airgram 222 From the Embassy in Lebanon to the Department of State, July 16, 19711, subject: Request from Mustafa Barzani for Clandestine Contact with USG ,No ,222.

20- ----------, VOL , XXVII, Telegram 7605 From the Embassy in Lebanon to the Department of State, July 13, 1972, NO, 1020Z1- 320.

21- --------- , VOL , XXVII, Telegram 7605 From the Embassy in Lebanon to the Department of State, July 13, 1972, NO, 1020Z1- 320.

الوثائق البريطانية:

22- Records of Iraq, Petroleum affairs ,No.(R2/6603),18-24/8/1927,Vol 3,1927, pp.353- 354.

23- Turkish Petroleum Co.LTD, Driller's Daily Well Report, Field(Baba Gurgur),Well No. (1),In 14/Oct/1927,p.1.

24- British Embassy Baghdad(B.E.B) Archives, Soviet Ship "Gruzia" Archives in Basra Carrying 820 Kurds, in 30 April 1959, No.1011/14/59, Internet Archives, www.archives.org.

25- (B.E.B) Archives, Problem of Kurd in Iraq 1970, in 13 March 1970, No.4132, Internet Archives, www.archives.org.

المطبوعات الحكومية والحزبية:

٢٦. الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية، التقرير السنوي العام ١٩٦٩، بغداد، ١٩٦٩.

٢٧ـ الحزب الديمقراطي الكوردستاني(المكتب السياسي) مكتب الدراسات والبحوث المركزي، نفط كوردستان العراق، النفط ومصير الكورد وكوردستان السياسي، ج٢، ط١، اربيل، ١٩٩٨.

٢٨. صورة المقاولة المنعقدة بين الحكومة العراقية و شركة النفط التركية المحدودة في ١٤/آذار/١٩٢٥،طبع في مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٦.

الكتب باللغة العربية:

٢٩. احمد نجم الدين، أحوال سكان في العراق، القاهرة، ١٩٧٠.

٣٠. أيوب بارزاني، الحركة التحررية الكوردية وصراع القوى الاقليمية والدولية ١٩٥٨-١٩٧٥، ط٤، ج١، دار نشر حقائق المشرق، جنيف، ٢٠١٧.

٣١. بيتر جي.لامبرت، الولايات المتحدة والكورد دراسة حالات عن تعهدات الولايات المتحدة، ت:مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق، جامعة دهوك، ٢٠٠٨.

٣٢ . جلال طالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ط٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١.

٣٣. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٢.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

٣٤. حنا بطاطو، العراق الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ت:عفيف الرزاز، ط١، منشورات فرصاد، طهران، ٢٠٠٥.

٣٥. خورشيد محمد النقيب ، جيولوجيا المنطقة الجنوبية لكركوك، كركوك، ١٩٦٠.

٣٦. ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ت: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٤.

٣٧. رزكار سعيد بشدري، العمالة الوافدة والتغيير الديمغرافي في العراق ١٩٦٨-١٩٩٠، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٨.

٣٨. شاكر خصباك، العراق الشمالي، دراسة لنواحي الطبيعية والبشرية، مطبعة الشفيق، بغداد، ١٩٧٣.

٣٩. فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام، ط٣، مطبعة اشبيلية، بغداد، ١٩٧٧.

٤٠. قاسم احمد العباس، وثائق النفط في العراق، ج٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٥.

٤١. عبد الفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق(١٩٥٨-١٩٦٣)، دهوك، ٢٠٠٧.

٤٢. عماد يوسف قدورة، التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق- دراسة حالة(١٩٧٢-١٩٧٥)، سلسلة دراسات للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦.

٤٣. كاوس قفتان، الحركة القومية التحررية الكوردية في كردستان العراق ١٩٤٦-١٩٥٨، السليمانية ، ٢٠٠٤.

٤٤. ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد، ازمة كركوك السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية، ت: عبد الإله النعيمي، دراسات عراقية، بيروت، ٢٠٠٩.

٤٥. مذكرات هنري كيسنجر، ت:عاطف احمد عمران، ج١، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥.

٤٦. مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية ثورة ايلول ١٩٦١-١٩٧٥، ج١ وج٢ وج٣، مطبعة وزارة التربية اربيل، اربيل، ٢٠٠٢

٤٧. مكرم طالباني، مراحل تطور الحركة القومية الكردية، مجلد ٢، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠١٠.

٤٨. نوري طالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، د.ط، د.م، ١٩٩٩.

٤٩. ولاية الموصل، تقرير لجنة عصبة الأمم الخاصة بحل النزاع التركي-البريطاني حول ولاية الموصل ١٩٢٤-١٩٢٥، مراجعة وتحقيق: عبدالرزاق محمود القيسي، مطبعة رنج، السليمانية، ٢٠٠٩.

٥٠. ويلسون ناثانيل هاول، الكورد والاتحاد السوفيتي، ت: ضياءالدين المرعب، مطبعة إيلاف، بغداد، ٢٠٠٦.

الكتب باللغة الكوردية:

٥١. دلشاد عمر عبد العزيز، نەوتی کەرکوك وململانێی زەلهێزەکان ١٨٩٠ -١٩٢٧، چابخانەی شەهید ئازاد هەورامی، کەرکوك، ٢٠١١.

٥٢. سنوور سەباح سدیق، مێژووی سیاسەتی بەعەرەبکردن لە پارێزگای کەرکووك ١٩٦٣ -١٩٩١، ئاراس، هەولێر، ٢٠٠٩.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

٥٢. کامەران بابان زادە، ریکەوتنامەی جەزائیر ورەهەندەکانی لەسەر کێشەی کورد لە کوردستانی باشوور، چاپخانەی کەمال، سلێمانی، ٢٠١٣.

٥٢. فەریدون عەبدولڕەحیم عەبدوڵڵا، باردۆخی سیاسی کوردستان -عێراق ١٩٧٠ -١٩٧٤، چاپخانەی منارە، هەولێر، ٢٠٠٨.

٥٣. مسعود بارزانی، بارزانی وبزوتنەوەی رزگاریخوازی کورد، بەرگی٣، بەشی ١و٢، چاپخانەی وەزارەتی پەروەردە، هەولێر، ٢٠٠٤.

٥٤. هێرش عەبدوڵڵا حەمەکریم، یەیوەندییە سیاسییەکانی نێوان هەرێمی کوردستان و تورکیا ١٩٩١ -١٩٩٨، مەڵبەندی کوردۆلۆجی، سلێمانی، ٢٠٠٧.

٥٥. ئەمین قادر مینە، ئەمنی ستراتیجی عێراق و سێکوچکەی بەعسیان(تەرحیل، تەعریب، تەبعیس)، سەنتری لێکۆڵینەوەی ستراتیجی کوردستان، سلێمانی، ١٩٩٩.

الكتب باللغة الانكليزية:

55- Ghanim Anaz, Iraq Oil and Gas Industry In the Twentieth Century,Nottingham University Press,(United Kingdom-2012).
56- S.H.Longerge, Oil in the Middle East(Its Discovery and Development),Oxford University Press, London, 1955.
57- Edith and E.F.Penrose, Iraq international relations a national development, London,1988.
58- Patrick Kiely,Iraq and Balance of Power 1969-1979,American and Iraq Contemporary Security Studies, U,S.A,2009.

الاطاريح والرسائل الجامعية باللغة العربية:

٥٩. أكرم غلام محمد، قضاء الحويجة -دراسة اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٦٠. جواد كاظم حطاب الشويلي، مبدأ نيكسون وأثره على منطقة الخليج العربي(١٩٦٩-١٩٧٤)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة البصرة، ٢٠٠٧.

٦١. دلشاد عمر عبد العزيز، شركة نفط العراق المحدودة، دراسة تاريخية وفي نشاطها الاقتصادي والخدمي في كركوك ١٩٢٧-١٩٧٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠١٤.

٦٢. راضي دواي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية الإيرانية ١٩٦٣-١٩٧٥ دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٧.

٦٣. عبدالله شاتي عبهول: مجلس الأعمار العراق١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٦٤. عيدان شبيب سليم الحمداني، شركة نفط التركية المحدودة ١٩١١-١٩٢٩، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠١٥.

٦٥. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي ١٩٤١-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشور، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

الاطاريح والرسائل الجامعية باللغة الانكليزية:

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

66- Peshawa Abdulkhaliq Muhammed, U.S perspectives on Kurdish independence from Iraq 1972-2011, thesis submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Politics and International Relations, Keele University, 2012 .

البحوث والدوريات:

٦٧. أزاد النقشبندي، اثر نفط كركوك على ترحيل الكرد من كركوك وتعريبها، من كتاب بحوث المؤتمر العلمي حول كركوك في ٣-٥ نيسان ٢٠٠١، ط٢، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٢.

٦٨. خليل إسماعيل، البعد القومي للاستيطان العربي في محافظة كركوك، من كتاب بحوث المؤتمر العلمي حول كركوك في ٣-٥ نيسان ٢٠٠١، ط٢، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٢.

٦٩. خليل علي مراد، التنافس الدولي على نفط ولاية الموصل قبل الحرب الأولى، مجلة(أوراق موصلية)، العدد ٤، الموصل، ٢٠٠٣.

٧٠. دلشاد عمر عبد العزيز، " اكتشاف النفط وأثره على زيادة السكان وتطور العمران في كركوك ١٩٣٤-١٩٧٢، دراسة تاريخية"، مجلة كركوك للعلوم الإنسانية، المجلد(١٢)، العدد(٤)كركوك، ٢٠١٧.

٧١. رحيم عبد الحسين عباس، الأحزاب السياسية العراقية العنف والعمل المشترك(١٩٦٨-١٩٧٢) الحزب الشيوعي وحزب البعث انوذجاً، مجلة(جامعة كربلاء العلمية)، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠١٤.

٧٢. رحيم عبد الحسين عباس وإبراهيم رسول حسين، القضية الكردية في العراق ١٩٦٨-١٩٧١، دراسة تاريخية، مجلة الباحث، كربلاء، العدد٣١، ٢٠١٩.

٧٣. زنار دهوكي، ص من تاريخ الدكتاتورية الأسود بحق الكرد في ناحيتي زمار وربيعة التابعتين لمحافظة الموصل، گوڤارى(سەرهەڵدان) ژمارە(١١)، كانونى يەكەم ١٩٩٣

٧٤. مراد حكيم محمد، سياسة تهجير الكرد في كردستان العراق، مجلة مركز الدراسات الإستراتيجية في كردستان، العدد(١) السنة ١٣، سليمانية، ٢٠٠٥.

الصحف والمجلات باللغة العربية:

٧٥. جريدة التآخي، العدد(٣٣٠)، في ١٤ أب ١٩٦٨، بغداد.

٧٦. جريدة التآخي، العدد(١٠٤٩)، في ١٩٧٢/٦/٢، بغداد.

٧٧. جريدة التآخي، العدد(١١٩٢)، في ١٩٧٢/١١/٢١، بغداد.

٧٨. جريدة الثورة، العدد(١٣٩٤) ١١ آذار ١٩٧٣، بغداد.

٧٩. جريدة الثورة العربية، العدد(٢) السنة الرابعة ١٩٧٢، بغداد.

٨٠. جريدة النور، العدد(٦٦)، في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٨، بغداد.

٨١. جريدة الوقائع العراقية، العدد(١٨٥١) في ١٩٧٠/٣/١١.

٨٢. جريدة الوقائع العراقية، العدد(٢١٢٨)، في ١٩٧٢/٤/٢٥ .

٨٣. جريدة الوقائع العراقية، العدد(٢٣٢٧) في ١٩٧٤/٣/١١.

٨٤. جريدة الوقائع العراقية، العدد(٢٤٤٤)، في ١٩٧٥/٢/٢٢.

٨٥. جريدة الوقائع العراقية، العدد(٢٤٥٧)، رقم القرار(٣٦٩)، في ١٢ نيسان ١٩٧٥.

٨٦. جريدة الوقائع العراقية، العدد(٢٤٥٧)، في ١٩٧٥/٤/١٢

٨٧. جريدة الوقائع العراقية، العدد(٢٥٠٣)، في ١٩٧٥/١٢/١٥.

٨٨. جريدة الوقائع العراقية، العدد(٢٥٠٤)، في ١٩٧٥/١٢/٢٠ .

٨٩. جريدة الوقائع العراقية، العدد(٢٥٢) في ١٩٧٦/٣/٢٩.

٩٠. جريدة الوقائع العراقية، العدد(١٥٣) في ١٩٧٧/١١/٣.

٩١. مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد(٣)، حزيران ١٩٦٩.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

٩٢. مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد(١٠)، كانون الثاني ١٩٧٠.
٩٣. مجلة(العاملون في النفط)، العدد(٤٥)تشرين الثاني١٩٦٥.
٩٤. مجلة(العاملون في النفط)، العدد(٥٢)حزيران وتموز١٩٦٦.
٩٥. مجلة(العاملون في النفط)، العدد(٥٥) تشرين الأول ١٩٦٦.
٩٦. مجلة(العاملون في النفط)، العدد(٥٦)تشرين الثاني ١٩٦٦.
٩٧. مجلة(العاملون في النفط)، العدد(٦٠)اذار١٩٦٧.
٩٨. مجلة(العاملون في النفط)، العدد(٧٥)حزيران ١٩٦٨.
١٠٠. مجلة(العاملون في النفط)، العدد(٧٨) أيلول ١٩٦٨.
١٠١. مجلة(العاملون في النفط)، العدد(٧٩)تشرين الأول ١٩٦٨.
١٠٢. مجلة(العاملون في النفط)، العدد(٨١)كانون الأول ١٩٦٨.
١٠٣. مجلة(العاملون في النفط)، العدد(٨٣)أيار ١٩٦٩.
١٠٤. مجلة(العاملون في النفط)، العدد(٨٥) تموز ١٩٦٩.

الهوامش:

(١) مجلس الأعمار العراقي: نتيجة لتسارع إنتاج النفط في العراق وانعكاسها على إرادات الحكومة العراقية إلى تشجيع الحكومة لتبني سياسة أعمار العراق، وبدعم وتوجيه من(البنك الدولي للإنماء والأعمار)، أسست الحكومة العراقية مجلس الأعمار بقانون رقم(٢٣) لسنة ١٩٥٠، واعتمد المجلس على وارداته النفطية بنسبة ٧٠٪ بع تعديل قانون المجلس في سنة ١٩٥٢، وكانت مناهج(مجلس الأعمار) في ثلاث مراحل خلال السنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، للتفاصيل عن تشكيل مجلس الأعمار، (ينظر: عبهول، ١٩٨٣، ص ص٤٦-٧٦).

(٢) في ١٩٧٦/١/٢٤ تم فك ارتباط سبع قرى من قضاء جمجمال بمحافظة السليمانية وإلحاقها بناحية قره حسن التابعة إلى قضاء كركوك بموجب مرسوم جمهوري، التشكيلات الإدارية رقم(٣٢) في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٦، وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٦ تم فك ارتباط الأف الدونمات من الأراضي وبحدود ٣٠ مقاطعة أغلبها نفطية في ناحية كنديناوه وقراج التابعة لقضاء مخمور بمحافظة اربيل وإلحاقها بناحية دبس التابعة لقضاء كركوك بموجب مرسوم جمهوري المرقم(٣٣) في ١٩٧٦/١/٢٥، وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٦ تم استحداث محافظة صلاح الدين وإلحاق قضاء طوز خورماتوو التابعة لمحافظة كركوك إليها ، وأيضا تم تغيير اسم محافظة كركوك إلى التأميم وتتكون من قضائي كركوك والحويجة فقط بموجب مرسوم جمهوري المرقم(٤١)، في ١٩٧٦/١/٢٩، وبموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم(٥٥) في ٢ آذار ١٩٧٦ تم تغيير أسماء النواحي والقرى الكوردية إلى أسماء عربية وإسلامية كانت بعيد عن الواقع الاجتماعي لمدينة كركوك، ينظر (الوقائع العراقية، ١٩٧٦، ص١٦)، وفي سنة ١٩٧٧ تم استملاك كل أراضي بلدية كركوك والإدارة المحلية بصورة عامة الى مؤسسة العامة لنفط الشمال بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل والمرقم(٩٠٠) في ١٠ آب ١٩٧٧، واستمرت حكومة البعث بإصدار قرارات من قبل مجلس قيادة الثورة في استملاك الأراضي وتغيير الأسماء الكوردية إلى العربية وتوزيع الأراضي إلى الوافدين العرب واستمر في ترحيل سكان الكورد والتركمان من اجل تطبيق سياسته في التغيير الديموغرافي في المناطق النفطية في جنوب كردستان وكركوك خاصة في السنوات اللاحقة.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوێ کوردی

کاریگەری نەوتی کەرکوك لەسەر دۆخی سیاسی باشوری کوردستان ١٩٦٨ -١٩٧٥

پوختە:

کاریگەری نەوت بەسەر دۆخی سیاسی باشوری کوردستانەوە هەر لە ساڵانی دوای جەنگی جیهانی یەکەمەوە ١٩١٤ -١٩١٨ بەرووتی دیارە، کە فاکتەرێکی گرنگ بووە لە تەگەرە خستنە بەردەم دامەزراندنی دەوڵەتێکی کوردی سەربەخۆ و هاوکات لکاندنی ویلایەتی موسڵ کە باشوری کوردستان بەشی زۆری پیکدەهێنا بە دەوڵەتی عێراقییەوە لە ١٩٢٥، ئەم کاریگەرییە لە ساڵانی دواتریشدا هەر بەردەوام بوو ئەویش لە رێگای پرۆسەی گۆڕینی دیمۆگرافیاوە کە زۆر زوو لە کەرکوك دەستی پێکرد، هەروەها نەوت وای لە حکومەتە یەك لەدوای یەکەکانی عێراق کرد کە دەستبەرداری کەرکوك و ناوچە کوردییەکانی تر نەبێت کە نەوتیان هەیە، چونکە سەرچاوەیەکی گرنگی داهاتی دەوڵەتی عێراقی بوون لەبری ئەوەی بەشێك لەو سامانە بۆ ناوچەکانی باشوری کوردستان خەرج بکەن کە ببێتە مایەی گەشەسەندنێکی هاوسەنگ لە بوارەکانی ئابووری و کۆمەڵایەتی ورۆشنبیرییەوە، بەپێچەوانەوە ئەو حکومەتانە دەستیان دایە مامەڵەی توند ونەشیاو بەرانبەر بە کورد، بەتایبەتیش لە بابەتی داواکردنی کەرکوکدا، کە ئەمەش بەربەستی گەورەی بەردەم چەندین پرۆسەی گفتوگۆی نێوان کورد وحکومەتی عێراقی بوو لەبارەی پرسی ئۆتۆنۆمییەوە وحکومەتی عێراقیش هەر بەردەوام بوو لەسەر سیاسەتە کلاسیکەکەی خۆی لە گۆڕینی دیمۆگرافیای ناوچە نەوتییەکانی باشوری کوردستان وڕاگواستنی دانیشتوانەکەی.

ئەم لێکۆڵینەوە جەخت دەکاتەوە لەسەر پەیوەندی نێوان نەوت وباردۆخی سیاسی باشوری کوردستان لە کودەتای بەعسییەکانەوە لە ١٧ی تەموزی ١٩٦٨ موە تا نسکۆی بزوتنەوەی چەکداری کورد لە ساڵی ١٩٧٥، ئەویش لە رێگای سێ تەوەری سەرەکییەوە، کە تەوەری یەکەم باس لە کاریگەری نەوت لەسەر جێبەجێکردنی سیاسەتی گۆڕینی دیمۆگرافیای ناوچە بەرهەمهێنەکانی نەوت دەکات، باسی دووەمیش تەرخانکراوە بۆ باسی رۆڵی نەوت لە شکستپێهێنانی پرسی ئۆتۆنۆمی وکۆتایی هێنان بە بزوتنەوەی چەکداری کورد، تەوەری سێیەمیش لە هەڵوێستی هەرێمی ونێودەوڵەتی بەرانبەر بە پرسی کورد بە شێوەیەکی گشتی، هەروەها داواکاری کورد بۆ لکاندنی کەرکوك بەپرۆسەی ئۆتۆنۆمییەوە دەکۆڵێتەوە لە ماوەی لێکۆڵینەوەکەماندا، ئەمانەو سەرڕای ئەنجامی لێکۆڵینەوە.

پەیڤێن سەرەکی: نەوت، کەرکووك، باشووری کوردستان، بەعسی، ئۆتۆنۆمییەوە.

The Impact of Kirkuk Oil on Political Situation in Southern Kurdistan

1968-1975

Abstract:

The Oil had a profound impact on the political situation in Southern Kurdistan and the destiny of its people since the post- word 1(1914-1918)years. His very well-known fact that

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

oil was an important factor in preventing the foundation of a Kurdish state, and annexing the Vilayat of Mosul(or Southern Kurdistan) to newly founded Iraqi state. The successive Iraqi government much concerned about the fact that there important oil fields lags in Kurdish region, For this reason, those government, especially since the arrival of Baath party to power in 1968, began a process of Arabization in these area, and a systematic deportation of its Kurdish population. The oil was an important factor in the failing of many negotiation since 1969 between the Iraqi government and Kurdish leaders who demanded Kirkuk to be a part of Kurdish region. On the Regional level oil had the same effect on the attitude of regional power(Turkey, Iran and Syria) towards the Kurdish question in Iraq.

The research proposal tackles and analysis the impact of oil on the political situation in Iraq Kurdistan since the Baathist Coup in 17 July 1968 till the end of The Kurdish Liberation Movement in 1975. Through the three main chapter of the study, the first deals with the impact of oil on implementing the policy of demographic change in oil-producing regions, and the second deals with the role of Kirkuk oil in thwarting the autonomy project and ending the Kurdish armed movement. As for the third, on regional positions on the Kurdish issue in general, and the Kurdish demand to join Kirkuk with the autonomy project, especially during the same period.

Keywords: *oil, Kirkuk, South Kurdistan, Baathists, autonomy.*

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی